جامعة 8 ماي 1948 – قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 10/5041795

الرقم التسلسلي:

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبة

إيمان جلجال

إشراف الأستاذ:

أ. نصر الدين لبال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
إسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر	قالمة	رئيسا
نصرالدين لبال	أستاذ مساعد	قالمة	مشرفا و مقررا
ليندة لفحل	أستاذ مساعد	قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة 8 ماي 1948 – قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 10/5041795

الرقم التسلسلي:

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبة

إيمان جلجال

إشراف الأستاذ:

أ. نصر الدين لبال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
إسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر	قالمة	رئيسا
نصرالدين لبال	أستاذ مساعد	قالمة	مشرفا و مقررا
ليندة لفحل	أستاذ مساعد	قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر

أشكر الله عز وجل و أحمده على جزيل فضله و إتمام نعمته عليا لقوله تعالى:

<ولئن شكرتم لأزيدنكم>

تحية إجلال و تقدير للأستاذ المشرف: **لبال نصر الدين** على جهوده التي بذلها في سبيل توجيه و تصويب هذا العمل.

كما أشكر كل من الأستاذ **بوقنور إسماعيل** و الأستاذة **لفحل ليندة** على جهودهم و مساعدتهم لمناقشة هذه المذكرة.

الشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسية

كما أشكر كل من ساهم و ساعد من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

إهـــــــــــــــــــداء

إليهم جميعا .....

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهنا على وهن و إلى ينبوع الحنان

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها و أمدها الصحة و العافية

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء، أبي العزيز أطال الله في عمره و أمده الصحة و العافية

إلى أختي سندي في هذه الحياة نور الهدى.

إلى إخوتي الأعزاء فؤاد، زكرياء، هود. حفظهم الله.

إلى زوجات إخوتي زينب ، منار

إلى الأميرات: أروى ميرال وسلينا ورحمة حفظهم الله

إلى جدتي تركية حفظها الله و أطال في عمرها

إلى كل الأهل و الأحباب

إلى من كان لي خير سند و خير ناصح :سعاد ، نسيمة

إلى كل صديقاتي:منال، ياسمينة، إيمان، سمية ، كنزة ، نبيلة ، رندة ، خولة ، سمرة ، نسيمة، أسماء.

شكر خاص لصديقتي شرقي تقوى

و ما يقتضي عليا واجب الشكر و الاعتراف بالفضل أن أتقدم بخالص الشكر و الامتنان

لمن هو سندي و عوني صلاح الدين .

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية.

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية

المطلب الثاني: أسباب ظهور الإدارة المحلية

المطلب الثالث: الفرق بين الإدارة المحلية و بعض المفاهيم الأخرى

المبحث الثاني: أهمية و أهداف الإدارة المحلية

المطلب الأول: أهمية الإدارة المحلية

المطلب الثاني: أهداف الإدارة المحلية

المبحث الثالث: مقومات و مستويات الإدارة المحلية

المطلب الأول: مقومات الإدارة المحلية

المطلب الثاني: مستويات الإدارة المحلية

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية وبدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: بدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة

المبحث الثاني: ركائز و متطلبات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

المطلب الثالث: متطلبات التنمية المستدامة

المبحث الثالث: التنمية المستدامة : أبعاد ، مؤشرات ، مرتكزات.

المطلب الأول: : أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المستدامة

الفصل الثالث: إسهام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: علاقة الإدارة المحلية بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: دور الإدارة المحلية في المجال الإقتصادي–نموذج ألمانيا–

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في المجال الاجتماعي–نموذج ماليزيا–

المطلب الثالث: دور الإدارة المحلية في المجال البيئي–نموذج طوكيو–

المبحث الثاني: تأثير شراكة الإدارة المحلية على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

خاتمة

مقدمة

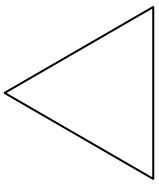

ترتكز الإدارة المحلية على أسلوب اللامركزية الذي هو أسلوب مكمل للنظام المركزي ، و هي تقوم على هيئات إدارية (الولاية ، البلدية ، المحافظة) حسب نظام كل دولة و الظروف المتحكمة في ذلك ، و تعتبر هذه الهيئات حلقة وصل بين الإدارة المركزية و المواطن ، و هنا يكمن دور الجماعات المحلية في مواجهة التغيرات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك بإنشاء برامج و سياسات تنموية و تطويرها في إطار التنمية.

لقد عرف مفهوم التنمية تطورا و اهتماما كبيرين بعد الحرب العالمية الثانية ، فمن التنمية النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية ، إلى تنمية الحريات الفردية ، و الجماعية لتستقر المفاهيم على التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، فأصبح الاهتمام بتقليل من حدة التفاوت بين شعوب العالم ، و الإهتمام كذلك بالقضايا البيئية و الموارد الناضبة و المتجددة ، و الحفاظ على حق الأجيال القادمة من هذه الموارد .

دعت الأجندة المحلية 21 إلى وضع أهداف ووسائل لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي ، ولقد زودت هذه الأجندة هيئات الحكم المحلي بخطة عمل بعيدة المدى تستهدف التنمية المستدامة للمجتمع المحلي ، و التي يدعمها تكاثف الجهود الجماعية و التشاؤر مع مجموع النشطاء الاقتصاديين و الاجتماعيين، و كذلك صياغة مخططات و سياسات تنموية وفق الحاجيات الأساسية المحلية ،التي تهدف إلى تلبية حاجات و طموحات المواطنين و التي تعتبر مدخل إلى التنمية الشاملة المستدامة .

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع الذي يعالجه و الذي يتمحور حول دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ،

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية **من** خلال أهمية الموضوع المعالج الإدارة المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، و الإحاطة المعرفية بالموضوع و كونه من المواضيع التى طرحت في الأجندة المحلية 21.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لموضوع الإدارة المحلية و التنمية المستدامة في مختلف الأدوار التي تقوم بها الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية

و الاجتماعية والبيئية ، كون التنمية تنطلق من المجتمع المحلي الذي يسعى لتحقيق متطلبات و حاجيات المواطنين و باعتبار الإدارة المحلية هي الرابط بين الفرد

و السلطة المركزية، و تأثير الشراكة في الوصول لتحقيق تنمية مستدامة .

مبررات اختيار الموضوع :

أسباب اختياري لهذا الموضوع انطلاقا من أسباب الذاتية و أخرى موضوعية يمكننا حصرها في مايلي:

الأسباب الذاتية:

من الأسباب الذاتية التي دفعتني إلى تناول هذا الموضوع هي اهتمامي الشخصي بموضوع الإدارة المحلية بحكم التخصص و لمعرفة مدى تطبيقها و علاقتها بالتنمية

المستدامة ، ولزيادة المعارف و الإطلاع أكثر على هذا الموضوع كونه من قضايا الجادة التى تبقى محل نقاش .

الأسباب الموضوعية :

الأهمية البالغة التي تحظى بها التنمية المستدامة و الإدارة المحلية ، و محاول تسليط الضوء على الدور البالغ للإدارة المحلية للوصول لتنمية محلية مستدامة و بالتالي تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

أهداف الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف و التي يمكن إيجازها كمايلي :

- تعريف بمفهوم الإدارة المحلية و التنمية المستدامة و أهم العناصر و المقومات المرتبطة بها؛
- التعرف على العلاقة بين الإدارة المحلية و التنمية المستدامة؛
- دور المجتمع المدني و القطاع الخاص في التنمية المستدامة و كيفية تفعيل آلية الشراكة بينهم و بين الإدارة المحلية.

مجال الدراسة :

المجال المعرفي:

يتناول الموضوع دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، بالتالي يتحدد في متغيرين أساسيين هما الإدارة المحلية و التنمية المستدامة، مع التطرق لدور الشراكة من خلال التعاون بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و المجتمع المدني في مختلف الجوانب.

المجال المكاني:

يرتبط المكان تحديدا بالدول المتبناة من خلال النماذج المدروسة ، ألمانيا ، ماليزيا ، طوكيو.

المجال الزمني:

ينطوي الإطار الزمني لهذه الدراسة بعد الحرب العالمية الثانية و ظهور مصطلح التنمية المستدامة و بدايات الاهتمام بها .

إشكالية الدراسة :

تم التطرق في كثير من الملتقيات و القمم على إلزام الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة بمثابتها القاعدة الواجب الانطلاق منها لتحقيق و الوصول للتنمية المستدامة لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الأتية:

كيف يمكن للإدارة المحلية أن تحقق التنمية المستدامة؟

التساؤلات الفرعية

- ما المقصود بالإدارة المحلية ؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟
- هل ساهمت الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- هل ساهم المجتمع المدني و القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة :

في إطار بحثي هذا تمت صياغة جملة من الفرضيات و هي على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية :

كلما اعتمدت الإدارة المحلية سياسات تنموية ناجحة كلما انعكس ذلك إيجابيا على برامج التنمية المستدامة.

الفرضيات الفرعية :

-إن تفعيل الإدارة المحلية يساهم في نجاح التنمية المستدامة.

-إن تحقيق التنمية المستدامة ، يستوجب توفر فواعل الإقليم المحلي (مجتمع مدني ، قطاع خاص إلى جانب الإدارة المحلية)

مناهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من المناهج للإلمام بأهم جوانب الدراسة ، بغية الإجابة عن التساؤلات المطروحة خلال الدراسة، و هذه المناهج هي :

المنهج التاريخي : من خلال تناول تطور و بدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة في الفصل الثاني للدارسة

المنهج الإحصائي : ويظهر ذلك عند إعطاء إحصائيات بالأرقام و النسب خلال مراحل الدراسة و محاولة لتحليلها.

منهج دراسة حالة: و يظهر هذا المنهج من خلال النماذج الرائدة المتبناة في جوانب الدراسة، ألمانيا في الجانب الاقتصادي و ماليزيا في الجانب الاجتماعي ، وطوكيو في الجانب البيئي.

أدبيات الدراسة : في إطار إنجاز هذا البحث تم الاطلاع على مجموعة من الكتب و المذكرات ، التي اهتمت بهذا الموضوع.

الكتب :

كتاب عبد الرحمن سراد " التنمية المستدامة " و الذي تناول فيه ماهية التنمية المستدامة من خلال ابراز المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة ، كما تناول فيه التنمية المستدامة و البيئة و التنمية العمرانية و المعمارية و الاستدامة .

المذكرات :

المذكرة الأولى: بعنوان" دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة " التي تناولها بزيو عبد المالك، الذي تناول فيها الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية

و التنمية المستدامة و دراسة التنمية المستدامة كاختصاص للجماعات المحلية في الجزائر و إبراز أهم العوائق و آفاق التنمية المستدامة .

المذكرة الثانية : بعنوان "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سكيكدة " التي تناولتها مريم بن سعدون و إيمان بوعيطة ، تم التطرق فيها إلى ماهية الإدارة المحلية و سبل لتطوير أدائها

و التنمية المستدامة و سبل لتحقيقها، و كانت دراسة من خلال الإدارة المحلية في الجزائر تم ابراز مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لولاية سكيكدة

صعوبات الدراسة :

فيما يخص الصعوبات التي تلقيتها في إنجاز هذا البحث و المتمثلة في طبيعة الموضوع في حد ذاته لتداخله مع المواضيع البيئية و تعدد مجالات استعماله في علم الاقتصاد و علم الاجتماع و العلوم السياسية و كذا الإدارة .

تفصيل الدراسة :

للإلمام بحيثيات البحث و مختلف جوانبه ، تم الاعتماد على خطة منهجية تتكون من ثلاث فصول ، بداية بتمهيد و الذي مقدمة عامة لهذه الدراسة وطرح إشكالية تم من خلالها صياغة جملة من الفرضيات للدراسة و للإجابة على هذه الإشكالية و جملة الفرضيات قسم البحث على النحو التالي :

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية حيث تضمن ثلاث مباحث و يندرج المبحث الأول تحت عنوان ماهية الإدارة المحلية حيث تم التطرق فيه لمفهوم الإدارة المحلية و أسباب ظهورها ، و الفرق بين الإدارة المحلية و بعض المصطلحات المشابهة لها، أما المبحث الثاني الذي تناول أهمية و أهداف الإدارة المحلية ، و المبحث الثالث فتناول مقومات و مستويات المختلفة لنظم الإدارة المحلية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة حيث تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث و يندرج المبحث الأول تحت عنوان ماهية التنمية المستدامة حيث تم التطرق فيه لتعريف التنمية المستدامة و بدايات الإهتمام بها ، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لركائز التنمية المستدامة فانطوت مجموعة من المبادئ

و الأهداف تحت هذا العنوان كما تم في هذا المبحث متطلبات التنمية المستدامة، وفي المبحث الثالث تم تناول فيه أبعاد و مؤشرات و مرتكزات التنمية المستدامة .

الفصل الثالث : جاء هذا الفصل تحت عنوان إسهام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول جاء بعنوان العلاقة بين الإدارة المحلية و التنمية المستدامة ، تم تخصيصه لدور الإدارة المحلية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي **و** البيئي ، مع تبني عدة نماذج في كل مجال ، ألمانيا

كنموذج ناجح في التنمية الاقتصادية المستدامة ، و ماليزيا كنموذج ناجح في التنمية الاجتماعية المستدامة ، و طوكيو كنموذج ناجح في التنمية البيئية المستدامة ،

و المبحث الثاني تم التطرق فيه لتأثير الشراكة بين الإدارة المحلية و المجتمع المدني و القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية من أهم ركائز الديمقراطية الإدارية المركزية ،كما أنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري ، وقربها من سكان الوحدات الإقليمية جعلها الأقدر على إدراك حاجياتهم المحلية ،خاصة بعد التوسع الكبير لدور الدولة في مجالات الحياة المختلفة ،الذي شكل عبء ثقيلا على كاهل حكومتها المركزية، مما جعل السلطة المركزية تفوض بعض من مسؤولياتها للإدارة المحلية ،لذلك اعتمدنا في هذا الفصل على تحديد ماهية الإدارة المحلية حيث سنتناول ثلاث مباحث ، المبحث الأول سنتطرق لمفهوم الإدارة المحلية و أسباب ظهورها،و المبحث الثاني سنتناول فيه أهم ركائز الإدارة المحلية ، و المبحث الثالث مقومات و مستويات الإدارة المحلية .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية

إن الحديث عن الإدارة المحلية يأخذنا إلى التعرف على العديد من المحاور ذات الصلة لذا يتوجب علينا تحديد ما نريده من خلال دراسة الإدارة المحلية و بداية لابد لنا من تحديد المعالم الأولية للإدارة المحلية، والتي تخدم موضوع علاقة الإدارة المحلية بالتنمية المستدامة .

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية

إن الإدارة المحلية Local Administration مصطلحا يستعمله معظم الفقهاء للدلالة على اللامركزية الإقليمية، باعتباره أسلوب من أساليب التنظيم الإداري المنتهج من قبل مختلف الدول.

استلهم هذا المصطلح في الأصل من الفقه الفرنسي و الفقه البريطاني .

يعرف الفقه البريطاني الإدارة المحلية بأنها:مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ،ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة .

أما الفقه الفرنسي و على رأسه الأستاذ لوبادير فيعرفها على أنها : اصطلاح لوحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها و أن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها.[1]

تعرف أيضا أنها: أسلوب من أساليب الإدارة يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بشخصية اعتبارية و تمثلها مجالس محلية منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف و رقابة الحكومة المركزية.[2]

و هناك من يعرفها بأنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في الارتقاء بمستويات المجتمعات اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا،

و ربط هذه المجتمعات بحياة الأمة لتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية.[3]

عرفها الكاتب البريطاني كرام موديو بأنها : مجلس منتخب تتمركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين وسكان الوحدة المحلية ، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة.[4]

---

[1]- حمدي سليمان القبيلات، مبادئ الإدارة المحلية و تطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية(الأردن :دار وائل للنشر و التوزيع، 2010)،17،18.

[2]- أيمن عودة المعاني،الإدارة المحلية (الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع ،2013)،18.

[3]- غاري سلطان فلاح القبلان ، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين: دراسة ميدانية(الأردن: دار الخليج ،2014)،30.

[4] -Crime Modio,The goverment of Great Britain,London(sans Maisondédition,1969),135.

يعرفها جون شيرك: ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة ما إضافة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية.[1]

في تعريف الإدارة المحلية اختلفت الاتجاهات في تحديد تعريف إجرائي لهذا المصطلح و من أهم هذه الاتجاهات نجد :

الاتجاه الأول : الذي وضع تعريف للإدارة المحلية استنادا إلى وظائف هذه الإدارة ولكن هذا التعريف لم يكن جامعا لأن وظائف الإدارة المحلية تتعدد و تختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام المطبق و السياسة التي تنتهجها الحكومة المركزية ، و كذا حسب مراحل التطور السياسي و الفكري لكل دولة .[2]

الاتجاه الثاني : الذي نظر إلى أهداف نظام الإدارة المحلية و الملاحظ بأن وضع تعريف للإدارة المحلية عن طريق الأهداف لن يؤدي للوصول إلى تعريف مؤسس على الأصول الفنية بالإضافة إلى أن الأهداف المرجوة من الإدارة المحلية تختلف من زمن لآخر، و من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى ، فأهداف الإدارة المحلية قد اتسعت و تنوعت مما كانت عليه في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر .

---

[1]- علي خطار الشنطاوي ،الإدارة المحلية ، (عمان : دار وائل للطباعة و النشر ،2002)، 97.

[2]- إبراهيم عبد الرزاق الشيخلي،الإدارة المحلية:دراسة مقارنة (عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2001)،18،19.

الاتجاه الثالث: و هو الاتجاه السليم الذي نظر بعين الاعتبار إلى جوهر الإدارة المحلية و هيئتها و المقصود بذلك هيكل الجهاز الإداري الذي يتكون من المجالس المحلية بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي للخدمات المحلية. [1]

يمكن إعطاء تعريف إجرائي للإدارة المحلية على أنها : وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة ، لها استقلالية مالية و إدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة السلطة المركزية

و مما سبق نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية :

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية ؛
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح؛
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات .

المطلب الثاني: أسباب ظهور الإدارة المحلية

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في بروز الإدارة المحلية ،كنظام إداري محلي تابع للدولة ، وفي هذا الجزء سنقوم بتبيان أهم الأسباب التي أدت إلى بروز و توسع دور الإدارة المحلية بصفة عامة ثم تحديدها على مختلف المستويات السياسية ، الإدارية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و البيئية ، و من أهمها نجد :

- الهجرة من الريف إلى المدينة و ما ترتب عليها من زيادة سكانية؛
- زيادة حدة مشكلات التخلص من المخاطر البيئية ؛

[1]- نفس المرجع.

- اضطراب الأمن و النظام العام؛
- التطورات التكنولوجية؛
- الحاجة إلى تحقيق العدالة و المساواة بين المواطنين في المناطق المختلفة من الدولة.[1]

1. الأسباب السياسية:

- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأن عملية الترشيح و الانتخاب و احترام الرأي ، تعتبر تدريبا على ممارسة العمل السياسي و احترامه ؛
- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة و معالجتها بفعالية أكبر ؛
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة [2]

على المجلس المحلي للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة و فعالية و تختلف صور هذه الرقابة باختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول؛

- حل المشكلات التي تقابل بعض الدول المتعددة الأجناس و الديانات و القوميات و ذلك بتحقيق لهم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة ؛
- ربط الأجهزة المحلية بالأجهزة المركزية ما يؤدي إلى قرب الحكومة من المواطنين

و دفعهم نحو العمل لصالح وحدتهم المحلية .[3]

---

[1]- مجموعة من الخبراء ، التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر (مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008)، 22.

[2]- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية ،20.

[3]- صفوان المبيضين ، الإدارة المحلية مداخل التطوير مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2014)،31.

2. الأسباب الإدارية :

- التنسيق بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم ؛
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فعالية و الحد من الروتين لتبسيط الإجراءات ؛[1]
- قابلية نظام الإدارة المحلية للإصلاح الإداري بشكل أسرع من الإدارات المركزية نظرا لاستقلال الهيئات المحلية من الناحية الإدارية كما أن إلمام إدارات الهيئات المحلية بظروف هذه الهيئات و معرفتها باحتياجات السكان تجعل قراراتها أكثر ملائمة للواقع المحلي من قرارات السلطات المركزية؛[2]
- مراعاة الظروف المحلية الخاصة وقرب صانع القرار من الجمهور.[3]

3. الأسباب الاجتماعية :

- مراعاة احتياجات السكان و رغباتهم و مصالحهم في المناطق المحلية بما يلائم ظروفهم المحلية و يؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي ؛
- إيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم و الحد من هجرتهم إلى المدينة، و كذا الحد من البطالة؛
- تنمية القيم الاجتماعية و الثقافية ، و ذلك استحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقافي و الاجتماعي للمدينة ؛

---

[1]- أيمن عودة المعاني ،الإدارة المحلية ،19.

[2]- حمدي سليمان القبيلات ،مبادئ الإدارة المحلية ،27.

[3]- صفوان المبيضن الإدارة المحلية مداخل التطوير،32.

-
- حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها وخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الإقتصادي و التكنولوجي كمشكلة التلوث ؛[1]
- استنهاض القوى و الطاقات المحلية لدى السكان المحليين و توظيفها للصالح العام على المستوى المحلي ؛
- زيادة القدرة على استيعاب المتغيرات المتسارعة التي تصاحب خطط التنمية و التطوير ، و توعية السكان و ترغيبهم في عملية المشاركة لضمان مساهمتهم في تنمية مجتمعهم المحلي .[2]

4. الأسباب الاقتصادية:

- توفير التمويل المحلي من أجل سد جزء من كلفة المشروعات و الأعمال المحلية لدعم الدولة و عدم التثقيل على الجزئية المركزية؛
- تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة؛
- إشراك المواطنين و الهيئات المحلية في تقدير الحاجات و رسم الخطط و تنفيذها باعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع إلى التنمية؛[3]
- المساعدة في إيجاد و تطوير أنواع جديدة من النشاط الزراعي و الصناعي تستغل فيه إمكانيات المنطقة المحلية استغلالا أفضل؛[4]

---

[1]- أيمن عودة المعاني ،الإدارة المحلية ،22 .

[2]- حمدي سليمان القبيلات ،مبادئ الإدارة المحلية ،26.

[3]- أيمن عودة المعاني ،الإدارة المحلية ،26.

[4]- حمدي سليمان القبيلات ،مبادئ الإدارة المحلية ،27 .

- إيجاد نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية . [1]

5. الأسباب البيئية:

إن التقدم العلمي و ما صاحبه من ازدياد في حجم النشاط الصناعي، و زيادة في حجم الاستهلاك الناجم عن تزايد السكان وتحسن مستوى معيشتهم، و ما ينجم عن ذلك كله.

النفايات يعتبر مهدد للبيئة و سببا في تلوثها، و المحافظة على البيئة و حسن تنظيمها من أهم الأدوار التي يتوجب على الإدارة المحلية النهوض بها حفاظا على الحياة فعلى عاتق المجالس المحلية تقع مهمة جمع النفايات و التخلص منها بشكل سريع و بطرق تضمن تقليل خطرها، و كذا مكافحة الآفات الضارة بالقضاء على أسباب وجودها و تكاثرها،

التوسع في تشجير المناطق المحلية و إنشاء الحدائق العامة، مراقبة الضجيج و مصادر الإزعاج والعمل على تطبيق الوعي البيئي لدى السكان المحليين بكافة الطرق المتاحة.[2]

المطلب الثالث: الفرق بين الإدارة المحلية و بعض المفاهيم الأخرى.

أولا: الفرق بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي :

هناك اختلاف في تحديد مدلول كل من مصطلحي :

الإدارة المحلية Local Administration

الحكم المحلي Local Govermnent

---

[1]- صفوان المبيضين ،الإدارة المحلية مداخل التطوير ،32.

[2]- حمدي سليمان القبيلات ، مبادئ الإدارة المحلية،28.

و لعل أهم ما يميز الحكم المحلي عن الإدارة المحلية هو مصدر الاختصاص و مدى الاستقلال، فكلما كان النظام المحلي قائما على نقل السلطة الإدارية من الحكومة المركزية، إلى الوحدات المحلية مع منحها درجة كبيرة من الاستقلال كلما كان النظام المحلي أقرب إلى كونه حكما محليا أما إذا كان العكس فإنه يكون أقرب إلى كونه إدارة محلية.[1]

يمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية و الحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من تشريع، و تنفيذ، و قضاء، بينما الإدارة المحلية لا شأن لها بالتشريع و لا القضاء، حيث ينحصر عملها في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي.[2]

ظهرت وجهات نظر ثلاث في تحديدها لمدلول كلا من المصطلحين حيث نجد:

الاتجاه الأول: يرى بأن كلا المصطلحين مترادفين فهما يشيران إلى نظام واحد هو اللامركزية الإدارية الإقليمية و أن الخلاف بينهما مجرد خلاف لفظي ،و يعذر هذا الاتجاه رأيه من حيث أن النظام المحلي في فرنسا يسمونه الإدارة المحلية ،أما في بريطانيا فيسمونه الحكم المحلي مع أن كلا النظامين بعيدان عن اللامركزية الإقليمية .

الاتجاه الثاني : بأن الإدارة المحلية و الحكم المحلي مصطلحان غير مترادفين مع أنهما يعبران عن أسلوب واحد من أساليب التنظيم الإداري ،ولقد اختلف الباحثون في بيان

[1]–صفوان المبيضين، الإدارة المحلية مداخل التطوير،30.

[2]- لخضر مرغاد،"الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر،"مجلة العلوم الإنسانية العدد السابع(2005):2.

المعيار الذي يحدد اعتبار أسلوب اللامركزية معبرا عن نظام الإدارة المحلية أو المعيار الذي يعبر عن نظام الحكم المحلي.[1]

وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم1:**الفرق بين الحكم المحلي و الإدارة المحلية**

المعيار	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
معيار السلطة	الاعتراف للمجالس المحلية سلطات واسعة خاصة فيما يتعلق بالخدمات ذات طابع محلي	حجم اختصاصات المجالس المحلية محددة بحيث يمتنع عليها ممارسة أي اختصاص جديد دون الرجوع إلى السلطة المركزية
معيار شكل الدولة	تطبيق اللامركزية الإدارية في الدول ذات النظم الفيدرالية	تطبيق اللامركزية الإدارية في الدول البسيطة أو الموحدة
معيار الانتخاب	يتم اختيار جميع أعضاء المجالس المحلية بالانتخاب المباشر من قبل الجمهور المحلي	يتم الاختيار عن طريق التعيين أو الجمع بين الانتخاب المباشر و التعيين
معيار الاختصاص	تكون المجالس المحلية صاحبة اختصاص أصيل بموجب القانون	تكون المجالس المحلية مفوضة بالصلاحيات من السلطة المركزية

المصدر: أيمن عودة المعاني ،الإدارة المحلية(الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،2013)،41.بتصرف.

[1]- أيمن عودة المعاني،الإدارة المحلية،40.

الاتجاه الثالث : يميز بين المصطلحين و يرى أن الحكم المحلي ما هو إلا صورة للامركزية السياسية و يأخذ طابعا سياسيا و دستوريا في حين أن الإدارة المحلية ما هي إلا صورة من صور اللامركزية الإدارية ولا علاقة لها من حيث المبدأ بتركيبة الدولة أو تكوينها السياسي.[1]

و لنا أن نوضح ما سبق في الجدول التالي :

الجدول رقم 2: **معايير التمييز بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي**

وجه الخلاف	الحكم المحلي	الإدارة المحلية
النشوء	ينشأ بموجب الدستور	تنشأ بموجب القانون
الارتباط	يرتبط بشكل الدولة ،ويعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم السياسي	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة ولذلك تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري
الوظيفة	يمارس وظائف تنفيذية و تشريعية و قضائية	تمارس جزءا من وظيفة الدولة الإدارية فقط
الموطن	يتواجد فقط في الدول المركبة	تتواجد في ظل الدول البسيطة و المركبة
مدى ثبات الاختصاص	اختصاصاته تتمتع بدرجة ثبات أكبر نسبيا كونها محددة بموجب دستور الدولة	اختصاصاتها قابلة للتغيير زيادة أو نقصا كونها تحدد بموجب التشريعات العادية في

[1]– فؤاد العطار،النظم السياسية والقانون الدستوري(القاهرة:دار النهضة العربية،1979)،153.

		الدولة
الرقابة	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية	تخضع لرقابة و إشراف السلطة المركزية
القوانين المطبقة	يخضع لقوانين خاصة به صادرة عن سلطة التشريعية	تخضع لجميع القوانين السارية المفعول في الدولة

المصدر:عتيقة جديدي،"إدارة الجماعات المحلية في الجزائر–بلدية بسكرة نموذجا–"(رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013)،19.

ثانيا : فرق بين الإدارة المحلية و عدم التركيز الإداري.

عرف عدم التركيز الإداري على أنه: البث في بعض الأمور دون الرجوع إلى الرئيس الإداري الأعلى ، وهذه تمثل نقطة اتفاق و حالة من التشابه بين عدم التركيز الإداري

و موضوع الإدارة المحلية ،ففي الحالتين تخرج سلطة اتخاذ القرارات الإدارية من يد السلطات المركزية في العاصمة و تمارس من قبل جهات أخرى توجد في الأقاليم،و بهذا فعدم التركيز الإداري يعتبر خطوة على الطريق للأخذ بنظام الإدارة المحلية .[1]

وتعتبر الإدارة المحلية أحد أساليب عدم التركيز الإداري ، حيث توزع الوظيفة الإدارية بمقتضى هذا النظام بين الإدارة المركزية في العاصمة و بين فروع أخرى في الإدارات المحلية في جميع مناطق الدولة ، و يتطلب عدم التركيز الإداري تفويض الممثلين للوزارات و الدوائر المركزية في أقاليم الدولة صلاحيات اتخاذ القرارات و البث النهائي في

[1]- محمد علي الخلايلة،الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن و بريطانيا و فرنسا و مصر :دراسة تحليلية مقارنة (الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع،2009)،57.

بعض الأمور الإدارية للجهات المحلية الإقليمية، [1] كما يعتبر أسلوب عدم التركيز الإداري ضروريا لحسن سير عمل الجهاز الإداري في الإدارة المحلية و تحقيق المهام

و المسؤوليات و الواجبات الإدارية الملقاة على عاتقه.[2]

بالرغم من أن الإدارة المحلية و عدم التركيز الإداري ينتميان إلى موضوع التنظيم الإداري إلى أنه يوجد العديد من أوجه الاختلاف نذكر منها مايلي :

- الإدارة المحلية تحت صور اللامركزية الإدارية ، في حين يعد عدم التركيز الإداري أحد صور المركزية الإدارية .
- يترتب على الإدارة المحلية تعدد في الأشخاص المعنوية العامة ، حيث تكون كل الوحدات الإدارية المحلية مستقلة عن الإدارة المركزية من جهة ، و كذلك عن غيرها من وحدات الإدارة المحلية من جهة أخرى ، في حين لا يترتب على الأخذ بعدم التركيز الإداري تعدد في الأشخاص المعنوية العامة ؛
- الإدارة المحلية تقوم أساسا على اعتبارات سياسية ، فهي مظهر من مظاهر الديمقراطية يتمكن الأفراد من خلالها من المشاركة في صنع القرار و اختيار ممثليهم لإدارة مصالحهم المحلية ، أما عدم التركيز الإداري فلا يمثل سوى إداري يهدف إلى رفع كفاءة و فاعلية الأجهزة الإدارية دون النظر للاعتبارات السياسية أو الديمقراطية.
- تصدر التصرفات القانونية باسم الدولة في نظام عدم التركيز الإداري ممثلة بالسلطة المركزية ، بينما تتخذ هذه التصرفات القانونية في نطاق الإدارة المحلية باسم وحدات الإدارة المحلية و تكون بعيدة على سلطة المركزية .

---

[1]- أيمن عودة المعاني ، الإدارة المحلية،26.

[2]- علي خطار الشنطاوي ، الإدارة المحلية ، 18.

- يخضع الموظفون في فروع و مديريات الوزارات في الأقاليم في ظل عدم التركيز الإداري للسلطة الرئاسية ، حيث تخول للرئيس الإداري ممارسة جملة من الاختصاصات على أشخاص و أعمال مرؤوسيه، في حين تخضع هيئات الإدارة المحلية للوصاية الإدارية و التي تختلف عن السلطة أو الرقابة الرئاسية .[1]

[1]- حمدي سليمان القبيلات ، مبادئ الإدارة المحلية، 20،21.

المبحث الثاني: أهداف و أهمية الإدارة المحلية.

يتطرق هذا المبحث إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية لتحقيقها ، والوصول إليها في إطار تلبية احتياجات مواطنيها في مختلف المجالات الاقتصادية ، اجتماعية ، سياسية و الإدارية ، و الأهمية التي تحظى بها الإدارة المحلية على المستوى الإقليمي و المحلي و في مختلف المستويات الاقتصادية ، سياسية ، ادارية و الاجتماعية

المطلب الأول: أهداف الإدارة المحلية.

تستهدف الإدارة المحلية لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- المشاركة في إدارة الوحدة المحلية و تقديم خدمات أفضل للمواطنين ،والنهوض بمستواهم الإقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.[1]
- تعمل الإدارة المحلية على تطوير التنظيمات الإدارية خاصة مع تعقد الوظيفة الإدارية وتعدد المرافق العامة .
- تعمل الإدارة المحلية على منح الوحدات المحلية الاستقلال في إدارة المشروعات و المرافق المحلية و هذا الاستقلال للوحدات المحلية يسهم في تسهيل الإجراءات و تبعد التعقيدات والروتين و التهاون في صدور القرارات المتعلقة بالمصالح و الشؤون المحلية .[2]

هناك من يقسم أهداف الإدارة المحلية إلى :

[1] صفوان المبيضين ،الإدارة المحلية مداخل التطوير،11.

[2] عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري (الجزائر :دار المعارف ، 2006)، 19.

1. أهداف سياسية :

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية و أنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، و في إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية:

- التعددية يقصد بها توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها و سلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية للمشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم ،و الصحة ،و الإسكان ،و الثقافة و الأمن و غيرها؛
- الديمقراطية تعتبر الديمقراطية أحد أهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة المحلية و التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها و ذلك من أجل دفع المواطن للاهتمام بالشؤون العامة و توثيق صلة بالحكومة؛
- السماح بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن؛
- تعزيز الديمقراطية و المشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخاب .[1]

[1] عتيقة جديدي ،" إدارة الجماعات المحلية في الجزائر –بلدية بسكرة نموذجا –"(رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013)،21،22.

2. الأهداف الإدارية :

- التخلص من البيروقراطية في كل الإدارات، حيث تصبح صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات و أشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية و منح فرص للمحليات للتجريب و الإبداع و الاستفادة من أداء بعضها البعض.[1]

3. الأهداف الاجتماعية :

- تحقيق رغبات و احتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية بما يتوافق مع ظروفهم و أولوياتهم
- المساهمة في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية ،بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجاته و أولويات المجتمع و وسائل التنمية شعور المواطنين بانتمائهم الإقليمي و القومي.[2]

المطلب الثاني: أهمية الإدارة المحلية.

تحظى الإدارة المحلية بأهمية بالغة في جميع جوانب الحياة لما توفره من خدمات عامة للأفراد، و هذه الأهمية تكمن في :

[1] عبد الخالق أولاد الطيب ،" تخطيط الموارد البشرية في الإدارة المحلية –دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية "(رسالة ليسانس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014) ،26.

[2]- عتيقة جديدي، إدارة الجماعات المحلية ،24،25.

1. الأهمية الاجتماعية :

اهتم علماء الاجتماع بالإدارة المحلية من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي أو كتركيبة اجتماعية أو منظمة اجتماعية خاصة و أن التمثيل في المجالس المحلية هو حيث الأصل يتم بدون مقابل ،كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من العلماء و الباحثين

2. الأهمية السياسية :

يمكن النظر للإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة للامركزية يتمكن من خلالها المنتخبين على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق الفكرة الديمقراطية.[1]

3. الأهمية الإدارية :

- يمكن تلخيص الأهمية الإدارية للإدارة المحلية في النقاط التالية :
- تحقيق الكفاءة الإدارية و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و توفير الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة و لن يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير الكفاءات الإدارية في أدارة الخدمات المحلية المختلفة و العمل على قياس مدى كفاءة الخدمة ، و ذلك من خلال معرفة قدرتها على إشباع الحاجات للمواطنين؛
- تغيير أنماط الأداء من وحدة لأخرى، بالنظر إلى طبيعة الوحدة و حجمها و حاجات أهلها وتفادي تنميط الأداء الذي يعتبر عيب من عيوب الإدارة المركزية؛

[1]- عمار بوضياف ،شرح قانون الولاية:القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012(الجزائر: جسور للنشر و التوزيع،2012)،60،59.

- القضاء على ظاهرة البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة و بعد الإدارة، حيث تنجز الخدمات من طرف أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون إلى رقابة المستفيدين منها.[1]

4. الأهمية الاقتصادية :

- تتمثل الأهمية الاقتصادية لنظام لإدارة المحلية فيما يلي :
- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال إيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها، مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية و تخصيصها للمشروعات قومية.
- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية و حاجات المواطنين فيها. فالمجالس المحلية أقدر من السلطة المركزية على اقتراح و إقرار المشاريع الاقتصادية التي تحتاجها الوحدة المحلية.
- العمل على تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي[2]

[1]-إيمان نموشي ورتاج قمر الزمان لعور،"دور إصلاح الإدارة المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر:دراسة حالة بلدية سطيف "(رسالة ماستر،جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2016)،14.

[2]- سكينة عاشوري ،"الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية"(رسالة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014)،27.

المبحث الثالث: مقومات و مستويات الإدارة المحلية.

يتطرق هذا المبحث إلى المقومات التي تستند عليها الإدارة المحلية والتي تضمن خصوصيتها و التي تسهل عليها القيام بمهامها الإدارية و السياسية ، و مختلف المستويات الإدارة المحلية المطبقة في الأنظمة المحلية لدول العالم، كل دولة حسب ظروفها و كثافتها السكانية و العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مقومات الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية و بين الهيئات المحلية المنتخبة، و تمارس اختصاصاتها تحت رقابة الحكومة المركزية و إشرافها.

وبناء عليه، يمكن بيان المقومات التي تستند عليها الإدارة المحلية، على النحو التالي:

1. **وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية :**

تقسم الدولة هنا إداريا إلى عدد من الوحدات المحلية وفقا لظروفها الخاصة مراعين أن تكون مناسبة من حيث المساحة و عدد السكان و مدى تجانسهم و الموارد المالية

و الاقتصادية، وتمنح هذه الوحدات المحلية الشخصية المعنوية، التي تعرف بأنها مجموعة من الأشخاص تستهدف تحقيق غرض معين، أو مجموعة من الأموال تخصص لغرض معين.[1]

[1]- أيمن عودة المعاني ،الإدارة المحلية ،48.

و فكرة الشخصية المعنوية تعني، اعتراف القانون بالشخصية القانونية –بالإضافة إلى الإنسان أو الشخص الطبيعي – لمجموعة من الأشخاص تعمل على تحقيق هدف مشترك أو مجموعة من الأموال المرصودة إلى بلوغ الغاية المحددة،

مع ما يترتب على قيام الشخصية المعنوية –المتميزة عن الشخصيات الآدمية المكونة لها أو العاملة في إطارها– من نتائج قانونية تتركز في قيام شخص قانوني جديد يتمتع بالأهلية الكاملة في حدود أهدافه،[1]

فيكون أهلا لاكتساب تحمل الالتزامات ، و تكون له ذمة مالية مستقلة و موطن خاص به و نائب يعبر عن إرادته و يتمتع يحق التقاضي كمدعي أو مدعى عليه.[2]

2. إنشاء و قيام أجهزة محلية مستقلة :

إن وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية و تتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية ، و الاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته في إنشاء و إدارة و الإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي تمثلها و أن يكون لديه القدرة الذاتية ماليا و إداريا للقيام بالواجبات الموكلة إليه.

و لعل من أهم العوامل التي تتضمن استقلال المجالس المحلية على هذا النحو التالي :

---

[1]- الصالح ساكري ،"المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية :دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات باتنة –فسديس – عين التوتة نموذجا" (رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008)،194.

[2]- نفس المرجع.

أ -الاستقلال الإداري للهيئات المحلية

إن تمتع الهيئات المحلية بشخصية معنوية مستقلة تعني أن تضح الشخصية المعنوية لتؤكد استقلالها و عدم تبعيتها للسلطة المركزية ، إذ أنه بموجب هذه الشخصية المعنوية يكون لها كيان قانوني مستقل عن السلطة المركزية ، و لها أهلية وجوب و أهلية الأداء تنسجم مع طبيعة هذه الهيئات بما يخولها القيام بالتصرفات القانونية المختلفة ، بمعزل عن السلطة المركزية و ممثليها ، و يعد الاستقلال الإداري إلى جانب الاستقلال المالي من نتائج الشخصية المعنوية .[1]

و حتى يحقق الاستقلال الإداري للهيئات يجب أن يستند إلى القانون الذي يخوله بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة ، من خلال إعطاء بعض الأجهزة عن طريق الاستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما بترتب عن ذلك من حقوق و التزامات و تحمل للمسؤولية .[2]

ب - أسلوب الانتخاب:

بموجب هذا الأسلوب، يقوم سكان الوحدة المحلية باختيار أعضاء المجلس البلدي الممثل لوحدتهم المحلية بأنفسهم ، و يعتبر هذا الأسلوب الأصل في تشكيل المجالس البلدية ، سواء كان الانتخاب مباشرا ، أو غير مباشر ، فإن هذا الأسلوب أكثر ديمقراطية من غيره

[1]- أمينة أفالو و أمينة شرفي ، "دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية " (رسالة ماستر ، جامعة 8 ماي 1945-قالمة -2013) ،45،46.

[2]- نفس المرجع، 46.

من الأساليب ،و أكثرا تعبيرا عن إرادة سكان الوحدة المحلية ، إلا أن ما يعاب عليه، أنه قد يفرز أشخاصا تنقصهم الكفاءة الإدارية لعضوية المجلس البلدي .[1]

3. الخضوع للرقابة الإدارية :

تمثل اللامركزية الإدارية صورة من صور الإدارة الذاتية، إذ إنها تمكن الإدارة المحلية من تسيير شؤونها بنفسها دون حاجة للرجوع للسلطة المركزية ، و إذا كان الشخص المعنوي اللامركزي يتمتع بصلاحيات أصلية يمارسها بعيدا عن السلطة المركزية بحيث تتوزع الوظيفة الإدارية بين الشخص المعنوي العام الأساسي أي الدولة و الأشخاص العامة المعنوية الأخرى كالجماعات المحلية ،فإن هذا الاستقلال لا يصل إلى حد الانفصال المطلق و إلى إعدام كل علاقة بين هذه الأشخاص و الدولة ، بل تظل العلاقة قائمة بين الهيئة المستقلة و الدولة بموجب نظام الوصاية الإدارية أو الرقابة المشروعية.[2]

و تأخذ هذه الرقابة عدة أشكال و المتمثلة فيما يلي:

أ -الرقابة على الهيئات ذاتها:

إذا كان إنشاء و إلغاء وحدات الإدارة اللامركزية (البلديات مثلا) من اختصاص القانون حيث يتم –عادة – بموجب قانون صادر عن السلطة التشريعية ،فإن ذات القانون المنشئ

---

[1]- حمدي سليمان قبيلات ، مبادئ الإدارة المحلية ،54،55.

[2]- شراف عقون ،"سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية :دراسة حالة بولاية ميلة "(رسالة ماجستير ،جامعة منتوري –قسنطينة- 2007)،162.

لتلك الوحدات يخول السلطات الإدارية المركزية سلطة إيقاف و حل أجهزة و هيئات الإدارة اللامركزية ، دون المساس بوجود الشخصية المعنوية لتلك الإدارة .[1]

ب -الرقابة على الأشخاص :

تمارس السلطة الوصائية رقابتها على الأشخاص المعنيين بالوحدات اللامركزية ، أيضا وفق إجراءات معينة ، ممارسة وصايتها الإدارية على الأشخاص و الأفراد القائمين على إدارة و تسيير الهيئات المحلية في :

- توقيف العضو بهيئات الإدارة اللامركزية لمدة محددة عن ممارسة المهام (شهر مثلا)؛
- الإقالة لأسباب عملية، كتولي العضو المنتخب لمهام إدارية في جهة أخرى؛
- العزل أو الطرد أو الفصل بسبب إدانته لارتكاب أعمال مخالفة للقانون؛

و هذا وفقا للكيفيات و الإجراءات المحددة قانونا.[2]

ت -الرقابة على الأعمال :

تتمتع جهة الوصاية الإدارية بسلطة الرقابة على بعض الأعمال التي تباشرها الهيئات المحلية ، و ذلك عن طريق التصريح أو التصديق ، أو الحلول أو الإلغاء و في هذا الشأن يقول الأستاذ أحمد محيو مبرزا أهمية الرقابة الوصائية على أعمال الهيئات

[1]- محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية (عنابة :دار العلوم للنشر و التوزيع ،2004)،22.

[2]- بوبكر ماضوي ،"صور الرقابة على الإدارة المحلية "(رسالة ماستر ،جامعة بسكرة،2014)،32،33.

اللامركزية "بما أن هدف الوصاية يكمن في تأمين شرعية ملائمة قرارات السلطات اللامركزية ، فإنه يمكن الوصول له عن طريق مراقبة الأعمال ".[1]

وتتخذ هذه الرقابة بدورها الأشكال التالية :

أ -**التصديق و الإلغاء:** تنص القوانين المتعلقة بالإدارة اللامركزية على إتخاذ قرارات و مداولات و تصرفات تلك الإدارة بإطلاع السلطة الوصية عليها قبل تنفيذها ، و ذلك يهدف إلى مراقبة مدى مشروعيتها و ملائمتها و بالتالي التصديق عليها أو إلغائها وفقا للأوضاع و الإجراءات و الكيفيات التي يحددها القانون .

ب - **الحلول:** يمكن في حالات معينة للسلطة الوصية أن تحل محل الإدارة المحلية للقيام بأعمال هي أصلا من صلاحيات هذه الأخيرة ، و يتم هذا الإجراء عند امتناع الإدارة المحلية القيام باختصاصاتها رغم أعذارها و تنبهها للقيام بها .[2]

ت -الرقابة التشريعية و القضائية:

تعتبر الهيئات المحلية وليدة السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان، حيث تستحدث بنص قانون يمنحها الشخصية المعنوية و يتولى تحديد اختصاصاتها و هيكلها التنظيمي و تنظيم العمل فيها و مواردها المالية .

---

[1]- عبد الناصر صالحي ،"الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية و التبعية "(رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1 ، 2010)،119.

[2]- عتيقة جديدي،"إدارة الجماعات المحلية في الجزائر،48،49.

بالتالي فهي تتولى الرقابة على التشريع كونها صاحب الحق في إلغاء ما قررته من قوانين أما بالتعديل ، بالزيادة أو الحذف هذا من جهة .

من جهة أخرى، فإن الرقابة التشريعية تمتد لمساءلة السلطة التنفيذية ممثلة بالوزراء المعنيين بشؤون الإدارة المحلية للوقوف على التطبيق السليم للقوانين .

أما في حالة ثبوت غير ذلك من تجاوز للقوانين وسوء استغلال السلطة فإن هذه الأشخاص المعنوية و حتى الأشخاص العادية من قادة محليين يصبحون عرضة للطعن أمام القضاء ، حيث يمثل القضاء في هذه الحالة سلطة الفصل الرئيسية بين منازعات الإدارة المركزية و الإدارة المحلية .

و تصف كثير من الأبحاث في هذا المجال رقابة السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان على أنها رقابة سياسية

ث –**الرقابة الشعبية** :تعتبر من أهم أوجه الرقابة على أعمال و تصرفات الهيئات المحلية . حيث يمارس السكان في الوحدة المحلية رقابة دائمة و منتظمة على المجالس المحلية،[1]

و يتم التفاعل بين الطرفين إما بالاتصال المباشر عن طريق رفع المطالب، الشكاوى و حتى الاقتراحات و حضور الاجتماعات، أو عن طريق وسائل الإعلام لحشد الرأي العام و التأثير على أسلوب تعاطي الإدارة المحلية مع انشغالات المجتمع المدني.

يظهر دور الرأي العام جليا في فترة الانتخابات المحلية أين يتم تجديد أو سحب الثقة من أعضاء المجلس المحلي بناء على تقييم المواطنين.

[1]- مريم بن سعدون و إيمان بوعيطة،"آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سكيكدة"،(رسالة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 ،2015)،11،12.

كما تضطلع الجمعيات المحلية و التنظيمات النقابية و حتى الأحزاب السياسية بدور محوري في منظومة الرقابة الشعبية.[1]

المطلب الثاني: مستويات الإدارة المحلية.

تختلف الدول من حيث عدد المستويات المحلية التي تأخذ بها ، وذلك نتيجة لتباين الدول في الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية ، و هناك أشكال مختلفة من الإدارة المحلية تعكس احتياجات المستويات المختلفة من الكثافات السكانية ، كما أن طبيعة كل من الوحدات المحلية و دورها يختلف من ولاية إلى أخرى،و إن المستوى المناسب الذي يحكم أي وحدة محلية يتوقف على عدة خصائص أهمها طبيعة الخدمات التي تقدمها ، و مصادر الإيرادات المتاحة لها ،و موقع و حجم البلدية ، و معدل حجم ونمو البلدية إلى المقاطعة ككل، وطبيعة العلاقات الدولية ، و تاريخ التعاون مع البلديات المجاورة ، و خصائص السكان المستهدفين من الخدمة كدرجة التنوع العرقي و الثقافي للسكان .[2]

1. النظم المحلية الأحادية المستوى :

تعتمد بعض الدول على مستوى محلي واحد يلي الحكومة المركزية الدول البسيطة، أو حكومة الولاية الدول المركبة مباشرة مثل نيجيريا مناطق الحكم المحلي، و سويسرا الكميونات ، فيوجد في سويسرا الدولة الفدرالية حوالي 3022 كميونا ،و لكل وحدة محلية

[1]-- مريم بن سعدون و إيمان بوعيطة، نفس المرجع،12.

[2]-صفوان المبيضين ،المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2011)،21.

أو كميون خاص به يسمى لائحة الوحدة المحلية ، كما تأخذ بعض الدول العربية بنظام المستوى الواحد (البلديات) مثل الإمارات العربية المتحدة ، لبنان ، قطر ،الكويت و الأردن .

2. النظم المحلية الثنائية المستوى :

هناك دول تأخذ بنظام المستويان،[1] و هما المقاطعات و البلديات و هي عبارة عن مساحة جغرافية كبيرة نسبيا ، تضم عددا من المدن و القرى ، يستهدف تجميعها الاقتصاد في النفقات و تسهيل التخطيط و تأخذ كثير من الدول بتقسيم وحداتها المحلية إلى مقاطعات و بلديات [2] كالولايات المتحدة الأمريكية إضافة لوجود المناطق الخاصة ذات الغرض الواحد إلى جانب الوحدات التقليدية و من الدول التي تأخذ بهذا النوع من المستويات اليابان ، الدانمرك و المملكة العربية السعودية .

3. النظم المحلية ثلاثية المستوى :

تقوم بعض الدول على ثلاثة مستويات محلية مثل فرنسا ، الهند ، المغرب و بريطانيا و هي الأقاليم ،المحافظات ، البلديات.[3]

---

[1]- صفوان المبيضين ، الإدارة المحلية مداخل التطوير ،21،22.

[2]- هاني عرب ، محاضرات الإدارة المحلية :دراسة في المفاهيم و المبادئ ، مصر : ملتقى البحث العلمي ، 2008)،36.

[3]- صفوان المبيضين ، الإدارة المحلية مداخل التطوير ،22.

خلاصة الفصل:

ما يمكن أن نستخلصه في هذا الفصل :

تحتل الإدارة المحلية مكانة هامة في نظام الحكم المحلي الداخلي ، و تقوم بدور فعال في التنمية القومية ، بسبب ما تسعى إليه لتقديم خدمات لمواطني الوحدة الإقليمية،و اعتمادها على أسلوب عدم التركيز الإداري يفوضها سلطة و قدرة الاطلاع المباشر و المستمر على الاحتياجات المحلية و الوصول إلى أهدافها .

و الإدارة المحلية كما ذكرنا تقوم على استقلال الهيئة الإدارية من ناحية و خضوعها لقدر من الرقابة من قبل السلطة المركزية من ناحية أخرى .

للإدارة المحلية عدة أشكال تختلف من نظام لأخر و من دولة لأخرى كل حسب تركيبته و ظروفه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الجغرافية السائدة.

الفصل الثاني

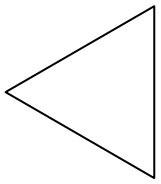

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

إن فكرة التنمية موجودة منذ القدم ، و مفهوم التنمية المستدامة ظهر بقوة منذ أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة الصدارة لدى الباحثين و المهتمين بالبيئة و صناع القرار، و يرجع هذا الاهتمام للضغوط المتراكمة على الإمكانيات المتواجدة في العالم ، وتسعى جميع الدول لتجسيد مفهومها بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، ترسيخا منها للمتطلبات التعاقدية و الاتفاقية التي تربطها ببقية الفاعلين في المجتمع الدولي ، فالتنمية المستدامة هدف و غاية في نفس الوقت تنشده كل دول العالم بهدف توفير نفس فرص الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للأجيال المستقبلية ،و رغم أن التنمية المستدامة يعد مفهومها شموليا ينطلق من و يصل إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي الكلي ، إلا أن عملية إنجاحه و تجسيده عمليا يجب أن ينطلق من المستوى المحلي و صولا لتجسيدها على المستوى الوطني فعالميا ، لذلك اعتمدنا في هذا الفصل على تحديد ماهية التنمية المستدامة حيث سنتناول ثلاث مباحث ، المبحث الأول سنتطرق لمفهوم التنمية المستدامة و بدايات الاهتمام بها، و المبحث الثاني سنتناول فيه أهم ركائز و متطلبات التنمية المستدامة ، و المبحث الثالث أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة .

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الأول: تعريف وبدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة

يتناول هذا المبحث تعريف التنمية المستدامة، وكيف كانت بدايات الاهتمام بها وتطورها ،

وجل الملتقيات والمؤتمرات التي ساعدت كان لها الدور في ظهور مفهوم التنمية المستدامة ، و التطرق إلى الخصائص والعناصر المميزة لها .

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة développement durable اهتماما كبيرا خاصة بعد ظهور تقرير لجنة " Brundtland" مستقبلنا المشترك" Our Common future" الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987م. حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها " التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.[1]

أما الإقتصادي الشهير " روبرت سولو" فيعرفها على أنها" عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليها الجيل الحالي".[2]

---

[1]- ريدة ديب و سليمان مهنا ،"التخطيط من أجل التنمية المستدامة ،" مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس و العشرون العدد الأول (2009)،488.

[2]- عقيلة ذبيحي،" الطاقة في ظل التنمية المستدامة "(رسالة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،2009)،21.

وهناك من يعرفها على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه ".[1]

وتعرف أيضا على أنها أيضا" سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات

والتغيرات التقنية والمؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية

و المستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية".[2]

أما في قاموس التنمية المستدامة فقد تم تعريفها بأنها " ذلك النموذج التنموي الذي يعمل على دمج وطرح انشغالات واهتمامات مختلف المجتمعات وشعوب العالم لتحقيق عالم أكثر عدالة وحماية المحيط الداخلي والخارجي بصفة أشمل وأعم وذلك في إطار تضامن أجيال المستقبل".[3]

ومن جملة التعريفات المقدمة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ، واعتماد

[1]- سحر قدوري الرفاعي،"التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية :إشارة خاصة للعراق،"(أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس حول الإدارة البيئية، تونس، سبتمبر ،2006)،24.

[2]– Beat Burgenmeier, Economie du développement durable(Bruxelles :Boeck université ,2005)

[3]– Christian Brodhag, dictionnaire du dévoloppement durable,paris :AFNOR ,2004,65,66.

مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة."

ومما سبق نصل إلى جملة الخصائص التالية:

- التنمية المستدامة تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية؛
- تضع التنمية المستدامة تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول، ويعد العنصر البشري فيها وتنميته من أول أهدافها؛
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للإستمرار؛
- التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة ، تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئية ؛
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي .

وعليه لابد أن تتوفر في التنمية المستدامة العناصر التالية:

- يجب أن تكون هناك حلول بديلة وتأخذ بعين الاعتبار؛
- توفر عنصر المشاركة والتشاور والعمل على تشجيعها؛
- وجود أدوات لتقييم الأثر و تطبيقها في عملية صناعة القرار.[1]

[1]- عبد الرحمن سيف سراد،التنمية المستدامة(الأردن:دار الراية للنشر و التوزيع ،2015)،18.

المطلب الثاني: بدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة.

مع التطور الذي عرفه الفكر الإقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الإقتصادي ، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الإقتصادي ، لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة أي أن تلك الدول لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك.

وابتداء من السبعينات من القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية ثورة ، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الإقتصادي والاجتماعي ، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة

بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية .[1]

ومن أهمها ما أصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة 1950حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية ، وهدف هذا التقرير آنذاك بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة.

1. **عام 1968:** تم إنشاء نادي روما والذي كان كأول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة، حيث ضم هذا النادي عدد قليل من الأفراد الذين يحتلون مناصب مرموقة في دولهم

[1]- نفس المرجع،15.

وكان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط و تأثيراته الاقتصادية.[1]

2. **عام 1972:** مؤتمر ستوكهولم أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق شامل،[2] انعقد بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2398 بتاريخ 03 ديسمبر 1968 بعاصمة السويد من 5 الى16 جوان عام 1972 ،وصدر عنه ما يسمى بإعلان ستوكهولم ، ويتكون هذا الإعلان من 26 مبدأ وبرنامج من 109 مادة أكد فيها على دور كل دولة بتوفير بيئة نظيفة، وصدرت عنه أيضا وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول بصدد إدارة القضايا البيئية كما تضمن توصيات تدعو الحكومات ووكالات الأمم والمنظمات الدولية للتعاون في اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة مشكلات البيئة وتأتي أهمية هذا المؤتمر في كونه جعل التنمية المستدامة من موضوعات القانون الدولي للبيئة.[3]

3. **عام 1980:** صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصيانة حيث نبهت هذه الأخيرة إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما حصل عليه الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء.[4]

4. **عام 1987:**إصدار اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك ، تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية Harlem Brundtlan أين تم طرح التنمية

---

[1]- نفس المرجع،15.

[2]- فاطمة مبارك،"التنمية المستدامة:أصلها و نشأتها،"مجلة بيئة المدن الإلكترونية العدد الثالث عشر (2016):13.

[3]- يحي مسعودي،"إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث :حالة الجزائر،"(رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2009)،14،15.

[4]- حياة بلعدواني و مراد علول،" دور البلدية في التنمية المستدامة،"(رسالة ماستر، جامعة باتنة 1،2016)،37.

المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، و في هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي،[1]و صك مصطلح التنمية المستدامة بناء على ثلاثة أمور هي:

- ضرورة المحافظة على رأس المال الطبيعي و حمايته للأجيال القادمة ؛
- ضرورة أن يأتي استئصال الفقر على أولويات أجندة العمل في الدول النامية، و أن تلك الأولوية هي المحرك الذي تقوم عليه سياسات التنمية المستدامة ؛
- ضرورة إعادة النظر في شروط التجارة و التبادل الدولي وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية.[2]

5. **عام 1992:** عقدت قمة الأرض بريو دي جانيرو والتي حققت نجاحا، حيث اكتسب مفهوم التنمية المستدامة صبغة عالمية بحضور قياسي لرؤساء الدول من جهة وبإرسائه للتنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي من جهة أخرى،[3]

عبر تبنيه لوثيقة مفصلة تشكل برنامج عمل للحكومات ووضع التنمية المستدامة قيد التنفيذ عرفت بالأجندة 21* وفتح باب التوقيع على :

- معاهدة التنوع البيولوجي ؛
- اتفاقية الأمم المتحدة حول تغيير المناخ ؛
- البيان غير الملزم قانونا حول الغابات،

---

[1]- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية ، 15،16.

[2]- أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة (مصر:المكتب الجامعي الحديث،2013)،17،18.

[3] - Hervé devilie,economie et politiques de l'environnement(ed,l'harmattan :paris,2011),19.

- إضافة إلى 27 مبدأ تمثل دليل المجتمع الدولي في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

6. **ديسمبر2010:** عقد مؤتمر "كان كون" في المكسيك بشأن التغير المناخي حيث هدف إلى تحقيق العديد من المطالب منها:

- تقليل الانبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي ،
- بحث توفير الأموال اللازمة للتعامل مع الكوارث التي تأتي مع ارتفاع درجات الحرارة ؛
- محاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف خاصة الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية حول بروتوكول "كيوتو"kyoto ،والتي لم توقع عليه.

7. **نوفمبر2012:** مؤتمر"تغير المناخ" بالدوحة الذي استقبل نحو 9000 مشترك بها في ذلك 4356 مسؤولا حكوميا و 3958 ممثلا لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تضمن القرارات التالية:

- تعديل بروتوكول كيوتو آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك ؛
- تتعهد الدول بموجبه تقليص إنبعاثات الغازات الدفيئة للغلاف الجوي لفترة لا تتعدى عام 2014؛
- نقل التكنولوجيا والتمويل إلى الدول النامية والانتقال إلى مرحلة التطبيق الكاملة لهذه العملية ؛

---

[1]- أحمد عبد الفتاح ناجي ،نفس المرجع.

* الأجندة 21: تعتبر برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21، و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في 40 فصلا حول ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- اختيار كوريا كمقر لصندوق المناخ الأخضر. [1]

المبحث الثاني: ركائز و متطلبات التنمية المستدامة.

سنتناول في هذا المبحث أهم ركائز التنمية المستدامة ، من مبادئ تستند إليها التنمية في تحقيق إستراتيجيتها، و أهدافها لتحسين حياة المجتمع و دراسة متطلبات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ والتي تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجياتها، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق تنمية ورفاهية الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة ومن أهم هذه المبادئ نجد:

- **مبدأ الوقاية:** يعد من أبرز المبادئ التي تساهم في تحقيق التطور فهذا المبدأ يستند إلى التدرج المرحلي في تصحيح الأخطاء قبل وبعد وقوعها وذلك عن طريق الدراسات العلمية الدقيقة لتفادي تدهور المحيط.
- **مبدأ المشاركة الشعبية:** فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا في

[1]- مهدي بوعيطة و صلاح الدين ساعد حميدش ،"دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة :نموذج الجزائر(رسالة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2015)،45.

مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها.[1]

- **مبدأ الملوث الدافع:** يعد من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير كونه مرتبط بالجانب الإقتصادي للنشاطات الملوثة، وامتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول. إن تطبيق هذا المبدأ بكونه يتسم بالمرونة حيث يمكن إنفاذه شريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية ويبرز ذلك من خلال فرض عقوبات الجزائية و المالية على الملوث،[2]

كما يمكن إعمال المبدأ إداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض إجراءات ودراسات لتلك الأنشطة وكذا فرض الضرائب البيئية.[3]

- **مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية:** من خلال هذا المبدأ يجب احترام العادات والتقاليد والمعتقدات والديانات لجميع الشعوب، ولا يجب أن يكون النموذج التنموي المرتكز على

التحديث وعمليات التغريب هو السائد، بل أن تكون التنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة لكن باحترام الجوانب الثقافية وخصوصيتها دون تمييز.[4]

---

[1]-يمينة عمروس و حورية بليزيدية، "التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية سكيكدة"(رسالة ماستر،جامعة 08 ماي 1945قالمة،2015)،41.

[2]- عبد الغني حسونة،"الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة،"(رسالة دكتوراه،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013)،26،27.

[3]-نفس المرجع،27.

[4]- صالح صالحي،"التنمية المستدامة الشاملة و الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر"(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،عين مليلة،2008)،871.

- **مبدأ الاحتياط:** يتم بموجب هذا المبدأ اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك التدهور البيئي، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع على الأنشطة الملزم القيام بها .فمبدأ الحيطة يتصرف بميزة التنسيق والتوقع وهو موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، واستنادا للمعطيات العلمية الحالية، يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر ومن الناحية القانونية ، فمبدأ الاحتياط منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان ريو دي جانيرو وحول البيئة والتنمية ، وهو بذلك يعطي المعنى الأولي للمبدأ على أنه لايفتقر إلى اليقين العلمي.[1]
- **مبدأ الإدماج:** في الإطار القانوني نلمس هذا المبدأ بدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي له صلة الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق.[2]
- **مبدأ رشادة الإنتاج والاستهلاك:** أي تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك السائدة ، حتى تتلائم أكثر مع معايير الاستدامة و تقليل أثارها السلبية من الناحيتين الاجتماعية و البيئية.[3]
- **مبدأ التضامن:** يشمل هذا المبدأ مستويين، فالأول مرتبط بالتضامن بين الدول، خصوصا العلاقة بين دول الجنوب والشمال، أما المستوى الثاني فيتعلق بالتضامن

1- حياة بلعدواني و مرادعلول،دور البلدية،47،48.

[2]-عبد الغني حسونة،الحماية القانونية للبيئة،26.

[3]- عبد الحميد عفيف،"فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001،2012"(رسالة ماجستير،جامعة سطيف 1،2014)،59.

بين الأجيال داخل الدولة الواحدة.[1]

- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** أي إلزام المؤسسات الدولية والدول والمؤسسات أن تكون ذات شفافية في تعاملاتها وتعطي التقارير الصحيحة التي تبين حقيقة الأنشطة التي تقوم بها لمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة بها.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة العملية التي تستهدف رفع و تحسين نوعية حياة المجتمع و تعنى التنمية المستدامة بتواصل عملية التنمية دون حدوث انتكاسات و الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة ، بحيث لا يؤثر استهلاكها على حقوق الأجيال القادمة و مراعاة القدرة المحدودة للبيئة ، و الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين الاقتصادية و المحافظة على البيئة ، وتسعى التنمية المستدامة إلى بلوغ الحد الأقصى من الأهداف و التي تتمثل فيما يلي :[2]

- ترشيد وتحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع ؛
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها وكذا التقليل التفاوت في الدخول والثروات؛

---

[1]- فيصل لوصيف،"أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970،2012"(رسالة ماجستير،جامعة سطيف1،2014)،47.

[2]- كنزة الوزاني و خالد تلعيش ،"أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004،2014:(رسالة ماستر،جامعة خميس مليانة،2015)،46.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي؛ [1]
- توحيد الجهود في القطاعات العامة والخاصة لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- الانطلاق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والبيئية لرؤية شمولية وتكاملية وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛
- المساهمة في وضع الإستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدالة.[2]

المطلب الثالث: متطلبات التنمية المستدامة

- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب؛
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء، ومراعاة المعايير الإيكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية؛
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية 78 بالمائة من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء الحيوانات ، وهو ما يعني أن أرطال من البروتين النباتي تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني
- الاهتمام بالتنمية البشرية والتي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية؛

---

[1]- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزنط،التنمية المستدامة :فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها (الأردن:دار صفاء للنشر و التوزيع،2007)29،30.

[2]- عمر بن سديرة،"الإستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة:حالة الجزائر"(مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،عين مليلة ،2008)،300.

- توفر نظم اجتماعية ومؤسسية وإنتاجية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة؛
- توفر نظم إنتاجية تحافظ على الموارد البيئية، وهو ما يتطلب اختيار الوسائل التقنية الجيدة؛[1]
- توفر نظام دولي يعزز التعاون وكذا تبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- توفر نظام إداري مرن يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي.[2]

[1]- عمر الشريف،"إستخدام الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة :دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر،"(رسالة دكتوراه،جامعة باتنة،2007)، 149،150.

[2]- عبد الرحمن سردار،التنمية المستدامة،19.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة :أبعاد،مؤشرات ،مرتكزات.

تناول هذا المبحث التنمية المستدامة و التي هي عملية شاملة لمتلف الأبعاد المتفاعلة فيما بينها، ودراسة أهم مؤشرات و مرتكزات التنمية المستدامة .

المطلب الأول: : أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة و متداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط و الترشيد للموارد، وهي كما يبين الشكل 1 الأبعاد البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المتعلق بالسياسات البلدية و المحلية جهة اتخاذ القرار .[1]

الشكل 1 أبعاد التنمية المستدامة المترابطة و المتفاعلة فيما بينها.

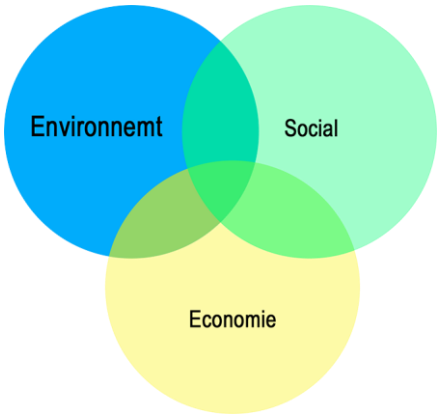

governance

المصدر:ريدة ديب و سليمان مهنا،"التخطيط من أجل التنمية المستدامة،"مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس و العشرون –العدد الأول–(2009):490.

[1]- ريدة ديب و سليمان مهنا،التخطيط،489.

1. **البعد البيئي** :إن تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي و ذلك بمحاربة التلوث والتعرية و التصحر و هي عمليات أساسية لحماية البيئة و ضمان توازنها ، و لا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية و تكثيفها.[1]

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم ، و التنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية ،

و ذلك بغرض الاحتياط و الوقاية، و يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في:

- النظم الايكولوجية ؛
- الطاقة ؛
- التنوع البيولوجي ؛
- ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ ، و اختلال طبقة الأوزون ؛
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و العديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.[2]

و هكذا يمكن أن نقول : أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية و هو العمود الفقري للتنمية المستدامة . حيث إن كل تحركاتنا و بصورة رئيسية تركز

---

[1]- حسين العلمي ،"دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة مقارنة بين ماليزيا ،تونس و الجزائر،"(رسالة ماجستير،جامعة فرحات عباس سطيف 1،2013)،58.

[2]- العياشي عيدوني،"دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة:دراسة استطلاعية على شركة مناجم الحديد و الفوسفات الجزائرية،"(رسالة ماجستير،جامعة سطيف 1،2014)،58.

على كمية و نوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية . و عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة ، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية و مترابطة مع إدارة نظام البيئة .للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.[1]

2. البعد الاجتماعي البشري :

يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزا على الاعتبارات الإنسانية، إذ هو عامل التنمية و هدفها ، ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و بتقديم الخدمات الاجتماعية و غيرها ، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية و التعليم و المشاركة . و أيضا الاهتمام بالطفولة المشردة ، و تعتبر التنمية المستدامة النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي و لعملية التطوير في الاختيار السياسي ، فالهدف هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات و الأفراد.

و يتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان ،كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.[2]

إذا فهذا البعد يعتمد على الجانب البشري بعناصره الآتية :

- تثبيت النمو السكاني ؛
- أهمية توزيع السكان و المساواة فيها ؛

---

[1]- ريدة ديب و سليمان مهنا،التخطيط ،490.

[2]- يحي مسعودي، إشكالية التنمية المستدامة ،12 .

- المشاركة الشعبية و دور المرأة ؛
- التنويع الثقافي و حرية الاختيار و الديمقراطية ؛
- الصحة و التعليم.

3. البعد الإقتصادي :

يستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقتضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل .

كما يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للاقتصاد على البيئة [1]، إذ يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية

في مجال توظيف الموارد الطبيعية . ووفقا للبعد الإقتصادي ، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس و القاعدة للحياة البشرية ، الطبيعية و كذا النباتية . و تمثل العناصر الآتية محور البعد الإقتصادي :[2]

- النمو الإقتصادي المستديم ؛
- كفاءة رأس المال ؛

---

[1]- حسينة سماش،"دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة،"(رسالة ماستر،جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،2016)،19،20.

[2]- إيمان صحراوي و ريمة ذهبية بوباية و سهام حرفوش،"الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها"(ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،سطيف،08/07أفريل،2008)،8.

- إشباع الحاجات الأساسية ،
- العدالة الاقتصادية .[1]

بالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هنالك محورا آخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة

و هو البعد المؤسسي ، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد و مؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول و المجتمعات المضي في تنمية المستدامة.

4. **البعد المؤسسي:**

تمثل الإدارات و المؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها و عبرها ترسم و تطبق سياساتها التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية .

توفر الدولة الخدمات و المنافع لرعاياها و مواطنيها ، و من ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة ، و الترقي المطرد للمجتمعات ، و رفع مستوى و نوعية حياة الأفراد و تأمين حقوقهم الإنسانية ، و توفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع و الدولة ، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها و إدارتها في أداء وظائفها و مهماتها .[2]

[1]- نفس المرجع.

[2]- ريدة ديب و سليمان مهنا،التخطيط،491.

5. تكامل الأبعاد التنمية المستدامة :

و مثال على كيفية تكامل الأبعاد ما بين الأبعاد التنمية المستدامة في القضايا التنموية محددة، بوضع الجدول التالي للأهداف الرئيسية من تحقيق التنمية المستدامة في (07) قضايا تنموية هامة هي المياه و الغذاء و الصحة و المأوى و الخدمات

و الطاقة و التعليم و الدخل.[1]

جدول رقم3 : **يبين الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة**

قضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد الكاف و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية	تامين الحصول على الحياة النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي و الزارعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية و المياه الجوفية و موارد مياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية	تحسين إنتاجية	ضمان الاستخدام

[1]- وفاء مختاري،"الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،"(رسالة ماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014)، 18.

	الزارعية و الإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني و الإقليمي و التصدير	الأرباح الزارعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي	المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و أسماك و موارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمن في مواقع العمل	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و استعمال الكفء للموارد البناء و نظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان استخدام المستدام و المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال	ضمان الحصول على الطاقة الكافية	خفض الآثار البيئية للوقود على النطاق

	الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية و المواصلات و الإستعمال المنزلي	للأغلبية خاصة بدائل الوقود الخشبي	المحلي و الإقليمي و العالمي و التوسع في التنمية و استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية
التعليم	زيادة الكفاءة الإقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة و خلق وظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير رسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في قطاعات الرسمية و غير رسمية

المصدر:وفاء مختاري،"الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ،"(رسالة ماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014)،18،19.

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة

اختلفت الاتجاهات حول حصر دقيق لمؤشرات التنمية المستدامة وفي هذا السياق نجد برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية (الدورة الثالثة) حيث تم العمل على إعداد برنامج

بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة ، إلى جانب ذلك تم الاهتمام كذلك بالعوامل الديموغرافية ، وتخطيط المدن والفقر والصحة وحق الحصول على الموارد والعلاقة القائمة بين هذه الميادين والبيئة وكان الهدف من هذا البرنامج التوصل إلى قائمة لمؤشرات التنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني حيث تتسم بالمرونة الكافية لكي يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة من أجل إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني، كما يحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرا للتنمية المستدامة وهذه المؤشرات موزعة على أربعة فئات كبيرة في الجوانب التالية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.[1]

أما بالنسبة لمعايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة فهي:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛

[1]- فطيمة بكدي و هاجر بوزيان الرحماني،"التنمية المستدامة بين حتمية التطور وواقع التسيير،"المركز الجامعي بخميس مليانة،3.

- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها؛
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد اي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها؛
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا أستخدم كل عام.[1]

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المستدامة

وهي كالآتي:

1. **التمكين:** وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم،وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

[1]-دوجلاس موسشين،مبادئ التنمية المستدامة ،تر.بهاء شاهين(مصر:الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000) ،167،166 .

2. **التعاون:** وفيه تضمين لمفهوم الانتماء و الاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، بحيث أن التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
3. **العدالة في التوزيع:** وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.
4. **الاستدامة:** وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم
5. **الأمان الشخصي:** ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير. [1]

المرتكزات الثانوية للتنمية المستدامة

1. **الإنتاجية:** تتضمن ضرورة تمكين الناس من زيادة إنتاجهم وكذا مشاركتهم في عملية توليد الدخل بغية تحقيق الكفاءة والفعالية التي تعد كعنصر حيوي لتعزيز النمو الاقتصادي الذي يشكل بدوره شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة ويديم تدفقها.
2. **الحاكمية:** يقصد بها عملية ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على المستويات كافة والأهمية الحيوية للحاكمية تعاظمت بشكل واضح في بناء نهج التنمية المستدامة وكذا تشجيع التفاعل والتشابك بين الأطراف المكونة للمجتمع بخلق البيئة المناسبة والتوازن فيما بينها.

[1]- عمراني كربوسة،"الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر،" جامعة محمد خيضر بسكرة.

خلاصة الفصل :

ما يمكن ان نستخلصه من هذا الفصل :

- التنمية المستدامة هي عملية شاملة لجميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية؛
- التنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم؛
- التنمية المستدامة مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة و الشرط الأساسي هو الديمومة؛
- التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بالالتزام بمجموعة من المبادئ المنبثقة عن مختلف المؤتمرات الدولية؛
- التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بحق الأجيال القادمة من الموارد؛
- التنمية المستدامة عي تنمية ثلاثية الأبعاد (بعد اقتصادي، بعد اجتماعي، بعد بيئي) وهذه الأخيرة مترابطة ومتداخلة ومتكاملة فيما بينها.

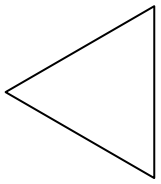

الفصل الثالث

إسهام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

تلعب الإدارة المحلية دورا مهما و محوريا في تطبيق الرؤية و السياسة المتكاملة للتنمية المستدامة فيما يخص القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، و هذا من خلال الخطط و البرامج المحلية التي تسعى الوحدات المحلية على تحقيقها و العمل على تطبيقها في مجال دعم البرامج التنموية الوطنية و العالمية الشاملة ، و كذلك لتلبية إحتياجات المواطنين ، و يكون العمل بالمشاركة الشعبية للمواطنين و التعاون مع مختلف المنظمات غير حكومية لأنه لا يمكن العمل على تحقيق التنمية بمعزل عن هذه المنظمات لما لها دور فعال في المشاركة على تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث : إسهام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الأول : العلاقة بين الإدارة المحلية و التنمية المستدامة.

تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس تجسدها اللامركزية فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات و الفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي و من ناحية أخرى تعتمد الوحدة المحلية لإشراك الجهود الشعبية و إعطائهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية ، و إظهار القدرات التي تحقق من خلال التنمية المستدامة و التنمية القومية .

المطلب الأول: دور الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي –نموذج ألمانيا–.

أولا : دور الإدارة المحلية في المجال الاقتصادي.

تتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية و الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية و توجهها نحو المشروعات الإنتاجية و الخدمية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، و رفع مستوى معيشتهم، [1] و يكفل أسلوب الإدارة المحلية

و المستويات الإدارية الحق في مناقشة ميزانية الإدارة المركزية و المشاركة في اتخاذ القرارات المالية العامة ، فضلا عن حق الإدارة المحلية في الاستفادة من الموارد المالية لها من الضرائب أو قدرات اقتصادية ولتلبية الاحتياجات سكانها

[1]– إيمان بوعطية و مريم بن سعدون، آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ،61.

و تمويل مشروعات تحسين خدماتها و يتحقق ذلك من خلال توزيع مسؤولية اتخاذ القرارات ذات الارتباط المحلي على المجالس المحلية و الجمعيات المرتبطة بها .

حيث تقوم الإدارة المحلية بمختلف مستوياتها في إطار التنمية المستدامة

تقوم الإدارة المحلية بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي و تنمية المجتمع، و من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات ، و تشجيع إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغير و المتوسطة الإنتاجية. [1]

- تسهم الإدارة المحلية بالمحافظة على ديمومة التنمية الاقتصادية من خلال مداخلات جماعاتها من مختلف الموارد الداخلية و الخارجية
- تعمل الإدارة المحلية على توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب و الرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية وممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية و تخصيص تلك المصادر للمشروعات المحلية
- الإدارة المحلية تضمن عدالة توزيع الخدمات على الأقاليم المختلفة ، و العمل على تكافئ الأعباء المالية مع الخدمات التي يتلقاها المواطن و بالتالي ضمان حق الفرد من الدخل القومي
- تعمل الإدارة المحلية على تقريب فرص الحصول على الموارد والخدمات من الأفراد

و المساواة في توزيعها بما يساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي. [2]

---

[1]- نفس المرجع،29.

[2]- سمية مساهل،" دور التكامل الإقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوربي و الاتحاد المغاربي"،(رسالة ماجستير،جامعة فرحات عباس سطيف2، 2014)،32،33.

- تسعى معظم الدول في الوقت الراهن إلى تحقيق اللامركزية الإدارية العمرانية بصفة خاصة ، لما لها أهمية في تحقيق الاستدامة ، ووفقا ل (escwa 2001) اعتبرت الإدارة المحلية هي الأسلوب الأقدر على إدارة المدن حيث الاهتمام بتدعيم دور المحليات في إتخاذ القرار و العمل على رفع كفاءتها ، كما تركز الإدارة المحلية على التدعيم الاتصال بين جماعاتها و الدولة و تؤكد على آلية الحوار و طرح الحلول و المواجهات و الشراكة والعلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع

و هذه الإجراءات تدعم المشاركة الشعبية في عملية إتخاذ القرار و هو أحد أهم أهداف التنمية المستدامة ، كما تركز على المشكلات العمرانية و خاصة المرتبطة بالنمو العمراني غير مصحوب بنمو اقتصادي ملائم ومشاكل الكثافات و النمو السكاني السريع فضلا عن مراقبة معدلات التلوث و المناطق العشوائية ومتابعة برامج التنمية [1]

كما تعد اللامركزية أحد مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي و سياق اقتصاد السوق ، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه و تسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المواطن الواجب تلبيتها ،وتفتح المجال للمنافسة و بالتالي فعالية في جلب الاستثمار و في ترقية التنمية المستدامة[2]

---

[1]– غادة فاروق حسن و عمر محمد الحسيني،"تأثير اللامركزية للإداة الحضرية و لدعم إتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة "(ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الإقليمي حول تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة ،القاهرة،15–18 ديسمبر،2003)،6.

[2]–فاطمة الزهراء مولفرعة و مختار عصماني،"دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة 2001–2014،"مجلة البشائر الاقتصادية 01(2014):134.

ثانيا: التنمية الاقتصادية المستدامة – نموذج ألمانيا –

تقع ألمانيا في وسط أوربا يحدها من الشمال كل من بحر البلطيق و بحر الشمال و الدانمرك ، ومن الغرب كل من بلجيكا و لكسمبورغ و فرنسا و من الجنوب سويسرا

و النمسا و من الشرق التشيك و بولندا، و تبلغ مساحتها 356850 كلم، و يبلغ عدد سكانها حوالي 81 مليون نسمة، وتعتبر ألمانيا من الدول الصناعية الهامة في العالم.[1]

و تعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في التنمية المستدامة و خاصة في المجال الصناعي

و الاقتصادي، فقد قدمت ألمانيا إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في جوهنسبورغ عام 2002، و تم من خلال عرض ثلاثة تقارير شاملة لتطوير الإستراتيجية وتعديلها بشكل متواصل استمر خلال تعديلين حكوميين،[2] كما نص برنامج عمل الوزارات الاتحادية الألمانية المشترك

[1]- محمد طالبي ومحمد ساحل،"أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة :عرض تجربة ألمانيا،:مجلة الباحث06(2008):206.

[2]– يحيى حمود حسن،"الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في دول الإمارات العربية المتحدة،"الحوار المتمدن العدد 4117(2013):20،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 363170

2009على اعتبار الاستدامة معيار مراقبة إلزامي لتقدير التبعات المترتبة على مقترحات الحكومة من قوانين و تنظيمات.[1]

و تتمثل آخر التطورات في تقرير التقدم الذي أصدره مجلس الوزراء الاتحادي في فبراير 2012 و هذا يدل على التوافق الاقتصادي و السياسي الواسع و المتواصل في ألمانيا حيال أهمية التنمية المستدامة .[2]

1. الاقتصاد الألماني :

تنتمي ألمانيا لأكثر بلدان العالم الصناعي تطورا و أقواها أداءا ، و تشكل بعد الولايات المتحدة و اليابان و الصين رابع أكبر اقتصاد في العالم . وعلاوة علر ذلك تعتبر أيضا أكبر و أهم سوق في دول الإتحاد الأوربي (EU) ،يتركز الاقتصاد الألماني على المنتجات الصناعية و الخدمات . وتتمتع منتجات قطاعات بناء الآلات و السيارات

و المنتجات الكميائية الألمانية بسمعة عالمية متميزة ،هذا و تساهم في الصادرات من السلع والخدمات في تحقيق أكثر من ربع الدخل الألماني، كما تعتمد أكثر من خمس فرص العمل على الصادرات بشكل مباشر أو غير مباشر .

[1]– 10 أعوام من الإستدامة " صنع في ألمانيا ":الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ،دائرة الصحافة و الإعلام ،2012

[2]– يحيى حمود حسن،الطاقة المتجددة.

2. الصناعات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا:

انصب اهتمام ألمانيا بالصناعات الصغيرة و المتوسطة كنتيجة طبيعية لأزمة الثمانينات ، و إزاء حالة الكساد الاقتصادي ، و انهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى.

كانت البداية ظاهرة التعاقد من الباطن و التي كانت نادرة في الاقتصاد الألماني ، ومن أهم السمات المميزة للتجربة الألمانية وضع هياكل مشتركة لاتخاذ القرارات المتعلقة بمنشات الصغيرة و المتوسطة و التسيير الجماعي لهذه المنشآت ، بحيث يسهم في هذه الهياكل من أصحاب العمل و العمال و السلطات العامة و تهدف هذه الهياكل إلى القيام معا بمهام تتجاوز القدرات الفردية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة نظاميا و ماليا و من هذه المهام مايلي :[1]

وضع برامج مشتركة للتدريب و الارتقاء التقني ، وبحث و تطوير الإنتاج و الاستخدام الأمثل للمواد بما يضمن حق الأجيال القادمة من الموارد, وضمان استمرارية العمالة في الأوقات الصعبة و تزويد المنشآت بمعلومات من أجل النهوض بالصحة و السلامة في العمل.[2]

و مع التحديات النابعة من زخم التيارات العالمية كتكاثر النزوح إل ى المدن وزيادة الطلب على المواد الأولية و الطاقة و تغير أنماط الاستهلاك و المعيشة والوضع الديمغرافي ، يتطلب الانتقال إلى إنتاج يتدنى فيه استخدام الكربون ويزيد فيه

---

[1]– عبد الجليل أميم و أخرون، التجربة النهضوية الألمانية :كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟،(لبنان:مركز نماء للبحوث و الدراسات،2014)،176،175.

[2]– نفس المرجع،176.

الاستخدام الأمثل للموارد استثمارات ضخمة و يوفر فرص اقتصادية و أماكن عمل جديدة و هذا يضمن توفر المواد الأولية على المدى الطويل و الحفاظ على القدرات الإنتاجية للشركات.[1]

3. الإستراتيجية الألمانية في استدامة الطاقة كتجربة رائدة في مجال استخدام البدائل المتجددة:

أ -مكانة الصناعة الألمانية القائمة على البيئة في اقتصاد يعيش معجزته الخضراء:

شهدت ألمانيا خلال السنوات الأخيرة تطورا سريعا في استخدام الطاقة المتجددة

و أصبحت الآن من الدول التي تتمتع بالريادة العالمية ، فهي تمتلك ثالث أكبر قطاع لطاقة الرياح على مستوى العالم ، حيث تصل طاقته لأكثر من 27000 ميغاواط ، كما أنها تمتلك أكبر سوق لطاقة الشمسية من خلال أكثر من 17000 ميغاواط لأقصى قدرة في عام 2010، فضلا عن كونها تتمتع بالريادة في غيرها من مجلات التكنولوجيا، ففي عام 2011 بلغت مصادر الطاقة المتجددة ما يقارب20 بالمائة من إنتاج الطاقة بألمانيا، بعد أن كانت 6 بالمائة فقط عام 2000 و في نهاية عام 2010 وفرت الطاقة المتجددة حوالي 11 بالمائة من إجمالي الاستهلاك المحلي النهائي للطاقة ، وقد اعتمدت ألمانيا على موارد الطاقة المتجددة بنسبة 17 بالمائة لتوليد احتياجاتها من الكهرباء عام 2010، و تطمح بحلول عام 2030 أن تولد 35 بالمائة من طاقتها

---

[1]– 10 أعوام من الإستدامة " صنع في ألمانيا ":الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ،دائرة الصحافة و الإعلام ،2012

الكهربائية من مصادر متجددة للطاقة ، و من المتوقع أن تسد مصادر الطاقة المتجددة ما يصل إلى 50 بالمائة من متطلبات الطاقة الأولية بحلول عام 2050. [1]

إن التقارير التي تتحدث عن تغيرات المناخ مرعبة حقا ، و هي تلقى في ألمانيا أذانا صاغية منذ زمن طويل و من هنا تنشأ فرصة حقيقية في الاقتصاد و ليس من المصادفة أن تولي ألمانيا اهتماما خاصا للعلوم الهندسية و الطبيعية و البيئية ، مع كونها في ذات

الوقت المتفوقة في تسجيل براءات الاختراع و الأكثر تقدما في مجال إعادة الاستخدام

و فصل الأنواع المختلفة من القمامة و الفضلات . و يتطور قطاع البيئة إلى قطاع كبير في الاقتصاد الألماني و هو اليوم المحرك الأساسي في سوق العمل ، لذا ليس من الصدفة أن تحتل ألماني مركز الصدارة في العالم في مجال الطاقة الصديقة للبيئة و هذا حسب ما يبينه الجدول . [2]

[1]– فريدة كافي ،"الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع و مأمول المستقبل:التجربة الألمانية نموذجا،" مجلة بحوث اقتصادية عربية 74– 75 (2016)،151،152.

[2]– نذير غانية،"إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة:دراسة حالة بعض الاقتصاديات"(رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016)،177.

الجدول رقم 4: **الحصة الألمانية من الأسواق العالمية في مجالات تقنيات البيئة وفق تقديرات 2005**

السنة	(%) من إجمالي العالم
توليد الطاقة المستدامة	30
اقتصاد الماء المستدام	05
النقل المستدام	20
القمامة و إعادة الاستخدام المستدام	25

المصدر: نذير غانية،"إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة:دراسة حالة بعض الاقتصاديات"(رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016)،177.

و يوضح الجدول رقم حجم الأعمال في قطاع تقنيات البيئة بالمقارنة بقطاع بناء الآلات و صناعة السيارات ، حيث بلغ حجم مبيعات القطاع الأخضر سنة 2005 حوالي 150 أورو و يتوقع أن تصل إلى ببليون أورو في العام 2030 ، و تتعدد المجالات التي تعتبر فيها الشركات الألمانية هي الرائدة على المستوى العالمي فنجد :

أكبر طاقة إنتاجية في العالم لتجمعات تعمل بطاقة الرياح ، أحدث تقنيات محطات توليد الطاقة ، المركز الأول عالميا في العديد من أجهزة الاستعمال عالية الفعالية . و من جهة أخرى قامت شركة الاستثمارات الألمانية باستطلاع شمل 1500 شركة تعمل جميعها في مجال تقنيات البيئة و كانت النتيجة الجيدة لهذه الجهود أن التقنية الخضراء المصنعة في ألمانيا تساهم في لق فرص عمل جديدة. [1]

[1]- نفس المرجع.

جدول رقم5: **حجم الأعمال لقطاع تقنيات البيئة في ألمانيا بالمقارنة ببناء الآلات و صناعة السيارات لسنة 2005 وتوقعات سنة 2030.**

القطاع	2005	2030
بناء الآلات	170	290
صناعة السيارات	280	570
تقنيات البيئة	150	1000

المصدر: نذير غانية،"إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة:دراسة حالة بعض الاقتصاديات"(رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016)،178.

ب – الإستراتيجية الألمانية في مجال الطاقة المتجددة كأحد العوامل المساهمة في ازدهار الطاقة المستدامة

لاشك في أن ازدهار الطاقة المتجددة في ألمانيا لم يأتي من فراغ ، كما لم يكن وليد الصدفة، بل من خلال إستراتيجية اتبعتها الحكومة الألمانية و سهرت على تطبيقها خلال ثلاث العقود الماضية، ولعل أهمها:

ت – فرض الضرائب على المنتجات موردها الرئيسي مصادر تقليدية :

قامت الحكومة الألمانية بفرض ضرائب عالية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة و إحداث أضرار اجتماعية، و ذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، و الجدول يوضح بعض الضرائب المفروضة حسب إحصائيات 2005. [1]

[1]– نفس المرجع،177،178.

جدول رقم 6 :**أسعار والضرائب المفروضة على المنتجات موردها الرئيسي مصادر تقليدية لسنة 2005**

نوع الطاقة	وقود السيارات دولار/لتر		زيت الوقود دولار/طن		الكهرباء دولار/كيلو واط ساعي	
	ديزل السيارات	غتزولين خالى من الرصاص	زيت وقود خفيف القطاع المنزلي	زيت وقود ثقيل قطاع الصناعة	القطاع المنزلي	قطاع الصناعة
السعر	1.155	1.536	0.656	3.062	0.215	0.850
الضريبة	0.950	1.030	0.168	0.314	0.038	/
%الضريبة إلى السعر	51.1	67.4	25.5	10.3	13.8	/

المصدر : نذير غانية،"إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة:دراسة حالة بعض الاقتصاديات"(رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016)،178.

ث – قانون مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا :

دخل هذا القانون حيز التطبيق في 01 أفريل 2000 وهو ينظم استخدام و دعم الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المتجددة حصرا، و يقوم القانون على ضمان حد أدنى من الأسعار ، و يتوجب على الشركة التي تقوم بنقل و تسويق الكهرباء دفعه لمنتج الطاقة الكهربائية و يتم تقسيم التكاليف على القطاع المنزلي

و الشركات وتتضمن مصادر الطاقة المتجددة: قوة المياه ، طاقة الرياح ، الطاقة الشمسية ، طاقة جوف الأرض و الكتلة الحيوية.

و يهدف القانون إلى التصدي للمتغيرات المناخية و الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري ، و رفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2010[1]

[1]– محمد طالبي ومحمد ساحل،أهمية الطاقة المتجددة،207.

إلى 12,5 بالمائة كحد أدنى ، و إلى 20 % في عام 2020 ، و لكن التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا يحقق نمو أكبر من المتوقع ففي مجال توليد الكهرباء وصلت مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في عام 2006 إلى 11,8 %و بهذا يمكن في عام 2007 تجاوز الهدف الموضوع أساسا لعام 2010 وقد بين القانون على أنه وسيلة ناجحة و مادة مهمة للتصدير ، حيث تبنت أكثر من 40 دولة حتى الآن قوانين مشابهة كما يعطي القانون حوافز نقدية لمن يقدمون مصادر للطاقة المتجددة .[1]

ج – الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة :

تحتوي مؤسسات التعليم العالي الألمانية اليوم 144 تخصصا حول طاقة الرياح

و تقنيات الطاقة الشمسية و الطاقة الحيوية ، و تتوجه العديد من برامج الماجستير بشكل خاص إلى الدارسين الأجانب لتلبية متطلباتهم و آمالهم .[2]

4. التنقل المستدام في ألمانيا :

تشتهر ألمانيا عالميا بالبنية التحتية المتميزة لطرقها ،و بشبكتها واسعة النطاق لخطوط السكك الحديدية، و بالمواصلات العامة الشاملة التي تقدمها ، حيث تزايد عدد رحلات النقل العام بمعدل 10% في الفترة مابين عام 2004 و 2013 لتصل إلى إجمالي 10,9 مليار رحلة سنويا على الرغم من تراجع عدد السكان ،إلى جانب

[1]–نفس المرجع،207،208.

[2]– نذير غانية،"إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة،179.

البيئة الملائمة التي توفرها لركوب الدرجات فحاليا تسير نحو 2 مليون دراجة كهربائية على الطرق الألمانية

و الهدف الذي تسعى له ألمانيا مع بداية عام 2020 هو 1 مليون سيارة كهربائية.، كما انخفضت أعداد وفيات حوادث الطرق من 19 ألف في عام 1970 إلى 3339 في عام 2013، كما تضطلع ألمانيا عالميا بدور ريادي في وضع السياسات

و إبتكار التكنولوجيات الصديقة للبيئة . من ثم فهي تقدم العديد من الحلول الشاملة في مجال خدمات التنقل و اللوجستيات المستدامة .

إن الشراكة الألمانية من أجل التنقل المستدام و التي أطلقتها كل من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي و التنمية و الوزارة الألمانية الاتحادية للبيئة و حماية الطبيعة و أمن المفاعلات،[1]

تعتبر بمثابة دليل إرشاد إلى حلول التنقل المستدام و اللوجستيات الصديقة للبيئة القادمة من ألمانيا . بدورها كمنصة لتبادل المعرفة و الخبرات و التجارب ، تدعم الشراكة الألمانية من أجل التنقل المستدام ،التحول نحو الاستدامة في الدول النامية و الناشئة . من أجل تعزيز الحوار الدولي ، فإن الشراكة الألمانية من أجل التنقل المستدام تشكل شبكة لتبادل المعلومات و التواصل بين المؤسسات الأكاديمية

و الشركات و المجتمع المدني و الجمعيات و التي جمع كل منها خبرات و مهارات لا تقدر بثمن في مجال صياغة التحولات في قطاع التنقل و يشغل قطاع

[1]- 10 أعوام من الإستدامة " صنع في ألمانيا ":الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ،دائرة الصحافة و الإعلام 2012،

اللوجستيات في ألمانيا بشكل مباشر 600 ألف شخص ويعمل 400 ألف آخرون في قطاع النقل العام .

التغيرات الناجحة في قطاع النقل في ألمانيا:

- وضع خطط تمويل شاملة؛
- عودة ظهور المشي و ركوب الدراجات كأساليب تنقل آمنة و صالحة للاستخدام؛
- إعادة تنظيم قطاع النقل العام ؛
- الإستحداث المستمر لقواعد تقدمية لتنظيم قطاع النقل ؛
- تطوير أنظمة الدفع الفعالة ؛
- الدمج بين أساليب النقل المختلفة ، بما يتضمن تعدد الوسائط اللوجستية

ووفقا لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي تحتل ألمانيا عالميا المرتبة الأولى في مجال اللوجستيات[1]

[1]- 10 أعوام من الإستدامة " صنع في ألمانيا ":الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ،دائرة الصحافة و الإعلام 2012،

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في المجال الاجتماعي –نموذج ماليزيا–

أولا : دور الإدارة المحلية في المجال الاجتماعي .

التنمية الاجتماعية هي مرادف لمفهوم الرعاية الاجتماعية و التي يقصد بها الخدمات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالخدمات التعليمية و الصحة و السكن.

كما تعد الإدارة المحلية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي و نواة التغيير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع ميدان التنمية، كما للإدارة المحلية قوانين تسمح لها بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والمتمثلة في :

تتكفل الإدارة المحلية برعاية الشؤون الصحية، و له في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على تنمية الروح الثقافية و الرياضية للشباب، كما تستعين بالمعونات المالية و الفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة و النظافة

تكوين الأفراد و نشر الثقافة و التعليم و محو الأمية و تشجيع إنجاز المراكز و الهياكل الثقافية و إنشاء قاعات المطالعة والمكتبات العلمية صيانة المساجد و المدارس المتواجدة على ترابها ، و تشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي.[1]

[1]-عبد النور ناجي،"نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة،" 8

يمكن للإدارة المحلية تشخيص و معرفة حاجيات السكان في التعليم و الصحة و السكن و العمل ، و العمل على بناء المدارس و المستوصفات الكافية و إعداد البقع الأرضية لبناء السكن الاجتماعي لتمكين ذوي الدخل المحدود من الحصول على سكن لائق يتناسب مع مستوى دخلهم ، مع البحث عن مناصب العمل الجديدة للعاطلين و المعطلين لوضع حد لآفة البطالة. [1]

كما تسعى الإدارة المحلية إلى تخفيف آثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة و الحد من النزوح الريفي ، لقيام الديمقراطية و إتاحة فرص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمواطنين ، مساعدة المحتاجين و التكفل بالفئات المحرومة ، و إعانة العاطلين عن العمل وتشغيلهم؛[2]

ثانيا: التنمية الاجتماعية المستدامة – نموذج ماليزيا–

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة ، و إن سر نهضة ماليزيا تنمويا يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم يقودها في ذلك قيادة وطنية حكيمة تتمثل بفكر رئيس وزرائها الأسبق (مهاتير محمد) ويعتبر الفكر التنموي محفز لقيادة ماليزيا وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاداً قويا وبمعدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدما ، أهم ما تعزى إليه من عوامل، اعتمادها على الموارد البشرية الغنية بالمكون التعليمي التدريبي، هذا فضلا عن عما تشير إليه الدراسات من توافر تلك المجتمعات على

[1]- الصالح ساكري،"المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية ، 216.

[2]- عبد النور ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية، 6،7.

قيم "سوسيو– ثقافية" عالية، وعادات العمل والمثابرة، والنظرة المستقبلية، وعدم الإسراف والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، وتوزيع متقارب للدخول.

السياسات التنموية الإجتماعية الماليزية

1. الفقر والجهل سلاح ضد التنمية:

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي تكللت بالنجاح في دول العالم الإسلامي فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970–2000) تخفيض معدل الفقر من (52,4%– 5,5%) أي أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينات بنسبة إلى أكثر من تسعة أضعاف مما كان عليه الحال ، و في سنة 2009 بلغ معدل الفقر حوالي 3,8% ، و بهذا يكون الفقر المدقع تحت 1,25 دولار لليوم قد تم القضاء عله نهائيا. ولقد وجهت ماليزيا برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الإقتصادي ، حيث كان التفاوت الكبير في الدخول ،وعدم العدالة في توزيع الثروة سببا في وقوع اشتباكات دامية بين الملايو و الصينيين في ماي 1969،[1] وعليه أن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس ايجابيا على المواطنين في تحسين حياتهم وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الأمن واتخذت في هذا الجانب اتجاهين:

[1]– حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ،97 .

أ –**السياسات والتوجهات في مكافحة الفقر** : والتي وضعت جراء الاشتباكات العرقية الدامية . عليه اتخذت الحكومة فلسفة وسياسة لمواجهة الفقر هي:[1]

- **برامج دعم الفقراء** : نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياستها المواجهة للفقر برامج عديدة أبرزها:

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً** : ويقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء, وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة, وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها, وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.
- **برنامج أمانة أسهم البوميبوترا** : وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبوترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.
- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا**: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموع ة من المنظمات الأهلية الوطنية, ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا, وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء, وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة . منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسر, مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح ما بين (130الى 260) دولاراً شهرية,.
- تقديم قروض بدون فوائد مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية, وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الأسيوية في عام (1997)

[1]– علي أحمد درج،"التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا،" مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفية و التطبيقية 03(2015):1361.

تحدد اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة سنويا ، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى تدعم مشروعات اجتماعية موجهه لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذالك مرافق النقل والاتصالات, المدارس, الخدمات الصحية, الكهرباء ونجحت في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في إطار إستراتيجية (2020).
- دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة كما وأتاحت فرص للقطاع الخاص في فتح مراكز صحية وعيادات خاصة وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والأطفال.
- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم و تشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس. [1]

[1]- نفس المرجع،1366،1367

.

جدول رقم 7 : **أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية حسب المجموعة المستهدفة**

أهداف البرنامج	المجموعة المستهدفة
تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع تجارية حديثة	الأسرة الواحدة
تحسين مهاراتهن الإدارية	ربات البيوت (النساء)
تحسين تحصيلهم الدراسي	الأولاد
زيادة معرفتهم بالكمبيوتر	
تنمية مهارات التفكير السديد	
تحسين مخاطبتهم باللغة الإنجليزية	

المصدر: علي أحمد درج،"التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا،" مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفية و التطبيقية 03(2015):1368.

ب – **مؤشرات تقليل الفقر:** إن من ابرز مؤشرات الفقر هو مؤشر دخل خط الفقر الذي يعبر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من الغذاء الذي يبقي على صحة الفرد جيده ويلبي الحاجات الأساسية من الملبس والمسكن, ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر,إذ يصنف الفقراء الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر, أما الأشد فقراً فهم الذين تصل دخولهم إلى أقل من نصف دخل خط الفقر, واستناداً إلى دخل خط الفقر الماليزي الذي يقدر بحوالي (156) دولار أمريكي للأسرة الواحدة في الشهر, فأن مدى الفقر في الفترة (1990– 1995) انخفض من 9,8 بالمائة إلى 1,8بالمائة، وسجل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من 3,9 بالمائة عام 1990 الى 2,1 بالمائة 1995عام, كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15,6 بالمائة الى 13,2 بالمائة لنفس الفترة ,بينما المناطق الحضرية

انخفض مدى الفقر من 4,1 بالمائة 1995عام إلى 3,8 بالمائة عام 1999, وذلك طبقا للإحصائيات الرسمية ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة, أن 94 بالمائة من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانا ويستفيد 72 بالمائة من الفقراء من خدمات الكهرباء و 65 بالمائة منهم يحصل على مياه نقية, وارتفعت توقعات الحياة لديهم (74) سنة بدلا من 67 سنة, وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة التي حققتها التجربة الماليزية في مجال القضاء على الفقر ضمن إطار التنمية المستدامة.[1]

2. التنمية في مجال التعليم و الموارد البشرية:

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر ،

فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة ، و لقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم الأساسي و الفني ، و استخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجال العلوم، و استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي

و التقني .

[1]- نفس المرجع،1368،1369.

ومن أهم السياسات التي انتهجتها ماليزيا مايلي :

أ -مجانية التعليم الأساسي :

حرصت الإدارة الماليزية على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا و بلغ دعم الحكومة الإتحادية لقطاع التعليم سنة 1957 حوالي 20,4% سنويا من الميزانية العامة للدولة ،

و مع بداية سنة 1995 وصلت نسبة إلى 5,3% من الناتج القومي الإجمالي ، و بهذا وصل عدد الذين يعرفون القراءة و الكتابة عام 2000 حوالي 93,8% من جملة السكان،

و في عام 2003 وصلت نسبة مشاركة التعليم الابتدائي 98,49% .[1]

ب - مرحلة التعليم الثانوي :

مرحلة التعليم الثانوي المتوسط: سجلت هذه المرحلة انخفاضا هامشيا بنسبة 1,57% ، حيث كانت نسبة التسجيل في العام 1993 هي 85,97 %

و انخفضت إلى 84,40 % في العام 2003 ، نجد زيادة نسبة المشاركة في المرحلة الثانوية العليا من 55,74% في العام 1993 إلى 73,52% في 2003. و بالتوازي مع ذلك فبينما كانت نسبة التسجيل في الجامعات الحكومية هي 5,9 % في العام 1993 فقد وصلت في العام 2003 إلى 19%، و فيما يتعلق بالأنفاق على التعليم ، فقد وصلت عام 2007، النسبة المئوية لميزانية التعليم من نصيب

[1]- عاشور كتوش و حاج قويدر،"التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية و مقومات نجاحها،"مركز الدراسات الإقليمية 04 ،(د.س.ن)،6،7.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم الأساسي والمتوسط و الثانوي إلى 15 % و20% و 61% على التوالي.[1]

ت – **المدرسة الذكية :** توافقاً مع ثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات تخطو الحكومة الماليزية خطوات نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية (Smart School)، [2] و يعتبر هي أحد المشاريع الرائدة ضمن مبادرة الممر العملاق للوسائط المتعددة ، و تم تطبيق هذا المشروع خلال فترة 1999–2002 ، وهذه المدارس هي تطبيقا لمشروع التعليم الإلكتروني ، المنبثق من الخطة الوطنية التقنية للتعليم ، و اعتمد هذا المشرع على أربعة محاور و هي :

- تدريب و تطوير مهارات العنصر البشري ؛
- مناهج و طرق التدريس ؛
- مشاريع البنية التحتية للمدارس
- إنشاء المحتوى و مصادر التعلم الرقمي و ذلك كجزء من رؤية متكاملة لاحتياجات ماليزيا التقنية.[3]

[1]- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات،98.

[2]- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية،1375.

[3]- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات،140،

3. الرعاية الصحية في ماليزيا :

تسعى الحكومة الماليزية إلى توسيع و تطوير خدمات الرعاية الصحية ،حيث تنفق 5% من قطاع الموازنة العامة على تطوير الرعاية الصحية ، والهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمة الرعاية الصحية و استمرار هذا التحسين, وقد بلغ نصيب الفرد من مجموع المصروفات الصحية إلى (143) دولار، ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل الوفيات الرضع –وهو معيار تحديد الكفاءة العامة للرعاية الصحية– إلى10 بالمائة عام 2005، وزيادة توقع العمر عند الولادة بحوالي 74 سنة.[1] وقد أطلقت ماليزيا برامج لتنمية هذا القطاع وهي:

أ –**برنامج صحة الأسرة :** للارتقاء بصحة الأسرة ومن ثم المجتمع,من خلال إدارة مناسبة للمستشفيات وللمرضى من خلال الرعاية الصحية المناسبة.

ب **برامج الخدمات الصحية الوقائية :** بهدف تقليل الأمراض المعدية وغير المعدية، لتقليل الأنفاق على الخدمات الصحية.

ت **برنامج أسلوب الحياة الصحي:** من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد بالوقاية من الأمراض والسلوك الصحي للفرد في حياته اليومية.

ث **برنامج التحصين :**لضمان توفر أفضل التطعيمات اللازمة لوقاية الأطفال من العديد من الأمراض الخطيرة.

[1]-نفس المرجع،99،

ج -**برنامج التغذية:** هدفه توعية الأفراد بعادات التناول الصحي للأكل خاصة في المدارس و بين المراهقين ، وزيادة الرقابة على الأسواق و الحرص على وجود أصناف الطعام المغذية.[1]

ح -**برنامج الصحة والأمان المهني:** وهو تأسيس بيئة عمل آمنه صحية، من خلال العمل على تقليل حوادث العمل و تقليل الأمراض المهنية.

خ -**برنامج الرعاية الطبية :** و يضمن وجود أجهز ة ومعدات تكنولوجي ة حديثة للتشخيص الطبي، وزيادة الاهتمام بقطاع الصحة في الريف، وضمان جودة الأدوية المستخدمة من قبل الأفراد.

د -**برنامج العاملين في المجال الصحي** : الذي يوفر فرص لتدريب العاملين و التوسع في بناء وتطوير المعاهد و الكليات الطبية.

ذ -**برنامج الخدمات الصحية الخاصة** : إذ وضع برنامج خاص للإشراف على المستشفيات الخاصة بعد تشجيع الحكومة لها ، إذ يلزم نظام الرعاية الصحية الأطباء الجدد بالخدمة ثلاث سنوات في المستشفى الحكومي لضمان كفاءة أداء الأطباء الجدد.[2]

4. سياسة السكان و الإسكان:

من خلال السياسة الإسكانية التي تمت على عدة مراحل هدفت لإستعاب عدد أكبر من المواطنين الماليزيين دون تمييز عرقي أو ديني إلى جانب التوسع في إنشاء المدن

[1]- علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية،1377.

[2]- نفس المرجع.

و المنشآت الصناعية لتشجيع السكان ، كما استعانت الحكومة الماليزية بالقطاع الخاص في إنجاز الوحدات السكنية لمحدودي الدخل ، و في سياسة تنظيم الأسرة و السكان كانت هناك رؤية للحكومة لما يجب أن يكون عليه التعداد السكاني، ففي فترة الستينات

و السبعينات كان الهدف هو تشجيع الأسرة الصغيرة من اجل التنمية فالهدف ليس الكم بل الكيف ،إلا أن الحكومة الماليزية طالعت سكانها بسياسة جديدة في الثمانينات هدفت إلى زيادة عدد المواليد وذلك بسبب انخفاض نسبة الشباب إلى نسبة كبار السن ، كما شجعت الحكومة على الزواج المبكر.[1]

المطلب الثالث: دور الإدارة المحلية في المجال البيئي–نموذج طوكيو–

أولا: دور الإدارة المحلية في المجال البيئي:

يعيش الفرد وسط كتلة من العوامل المشكلة من الهواء ، الماء ، الطبيعة الحيوية

و الطبيعة النباتية و التي تؤثر على الطبيعة الإنسانية فإنه حري بالمجتمع المدني

و السياسي أن يؤمن حياته و ويضمن ديمومتها من خلال الاعتناء بالبيئة و المحيط، فالتنمية في جميع الدول لا تسير إلى الأحسن دون تنمية البيئة

وتلعب الجماعات المحلية دورا فعالا في مجال حماية البيئة و الحفاظ عليها من المخاطر التلوث التي تزداد يوم بعد يوم و ذلك عن طريق قيامها بالعديد من الإجراءات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

[1]- علي قوق،"إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربيا:حالة ماليزيا"(رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2001)،115.

إقامة شبكات الرصد البيئي ، وإلزامية تقييم التأثير البيئي للمشروعات لمعرفة ما إذا كانت عناصر البيئة المتباينة نظيفة أم ملوثة ، و معرفة مدى التلوث الذي أصابها و إن كان تطبيق معايير حماية البيئة ، لابد من إقامة شبكات الرصد البيئي تنتشر في أماكن متفرقة تغطي إقليم الدولة بأكملها بالكيفية التي تسمح بالحصول علة المعلومات الكافية عما أصاب البيئة من ملوثات ؛

التنسيق بين التعمير و الإسكان و الفضاءات و العقار لما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ؛[1]

التزويد العادل بالمياه الصالحة للشرب و تصريفها و تطهيرها؛

معالجة الفضلات و تنميتها ، و إزالة التلوث عن المناطق الملوثة و كذا نظافة الأحياء، و مراعاة الطرق العلمية لردم نفايات البلدية أو المدينة لكي لا تشكل تهديدا على البيئة

و الصحة العامة؛

العمل على الحفاظ على الفضاءات الترفيهية و الثقافية و ترقيتها ؛

الحفاظ على الثروة الغابية و الحيوانية مع إنشاء حظائر و مناطق محمية ؛

تطوير سياحة متكاملة مستدامة .

[1]- بسمة عولمي،"آلية التقييم البيئي و دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"

ثانيا:التنمية البيئية المستدامة – نموذج طوكيو –.

لقد كان للنمو الإقتصادي السريع الذي شهدته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إعادة الإعمار و ما جلبه من مشاكل بيئية ، فعندما كانت اليابان مجرد بلد متوسط الدخل عام 1960 بدأت بالاستثمار العالي في السيطرة على التكنولوجيا لمكافحة التلوث، بشكل واسع من المواد الصناعية حيث وصلت النفقات للسيطرة عليه من قبل المؤسسات الكبيرة إلى أكثر من 900 مليار ين في منتصف السبعينات ، و ذلك قبل أن يتناقص إلى 400 مليار ين في بداية الثمانينات .

تعتبر اليابان الآن من بين البلدان التي نجحت خلال عشرية (1970–1980) في تخفيض نسبة انبعاث الكربون بنسبة 60%،و تحسين جودة المياه .

قدمت في هذا المجال عدة إجراءات حكومية ،[1]

مقسمة بين مختلف مستويات الحكومة (مؤسسات القطاع الخاص – المواطنين) و بهذا شجعت على لا مركزية الإدارة البيئية وهي كما يلي :

1967:قانون الأساسي للسيطرة على التلوث البيئي،

1967–1970: قانون السيطرة على تلوث الهواء ؛

1970: قانون السيطرة على تلوث المياه.

[1]- نصر الدين لبال،"دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة،"(رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012)،120،121.

إرساء آليات السلامة المرورية:

يشكل النقل و المرور أهم القضايا الرئيسية لمدينة طوكيو حيث تختلف في ذلك الشأن عن جميع مدن العالم وذلك من حيث احتياجات النقل فيها نظرا للتغيرات الكبيرة التي تحدث فيها ، حيث تشهد المدينة تزايدا في معدلات الإزدحامات المرورية مما يترتب على ذلك المزيد من تأخير المركبات و تلوث الهواء و حدوث الضوضاء ، لذلك فالحاجة دائما قائمة لتوفير أنظمة نقل فاعلة و كذلك توفير حلول مرورية علمية لرفع كفاءة شبكات ووسائط النقل .

يعتبر النقل العام أحد المكونات الرئيسية للنقل في أي مدينة ،و في طوكيو فقد اهتمت الدراسات و البحوث في هذا الجانب ، و من أهم الدراسات في هذا الشأن

تلك التي بحثت إشكالية النقل بالحافلات الترددية ، وهو برنامج لنقل المواطنين بالحافلات خلال مسارات محددة بين وسط المدينة و مختلف الأحياء و بنظام نقل ترددي ،[1]

و قد بينت الدراسة كفاءة النقل الترددي بالنسبة للنقل التقليدي القائم سابقا و الذي يتمثل باستخدام أسطول الحافلات باتجاه واحد و للنقل لمرة واحدة حيث بينت الدراسة أن النقل الترددي ساعد على تقليل عدد الحافلات إلى 75 % و زيادة حجم النقل وتردد الحافلات بنسبة 180%، و هذا هدف أساسي لبرامج تطوير النقل .

ويشكل نشاط الأجرة العامة أحد أنماط النقل المتوفرة الرئيسية في طوكيو وينظم هذا النشاط من خلال عدة لوائح و أنظمة صادرة من وزارة النقل و إدارة المرور ، و قد

[1]- نفس المرجع،121.

اهتمت إحدى الدراسات بهذا الجانب من حيث دراسة حجم نشاط الأجرة العامة في المدينة و تشكل الأجرة العامة أحد مكونات النقل في أي مدينة بخلاف توفر النقل العام بالوسائط ذات السعات الكبير مثل الحافلات و القطارات و ذلك لما توفره هذه الخدمة من الخصوصية و السرعة ، و قد انتهت الدراسة بأهمية تفعيل النقل بالأجرة العامة في طوكيو و ضرورة رفع كفاءة النظام القائم من عدة جوانب أهمها زيادة التنظيم المؤسسي و المهني لشركات الأجرة العامة ، وكذلك أهمية إدخال نظام الطلب الهاتفي للأجرة العامة .

أهمية قطاع النقل و المرور في طوكيو تطلب تطورا أدائيا و توسعة استيعابية بشكل مستمر و ذلك بحكم التزايد المستمر في عدد المتنقلين و كذلك بحكم النمو العمراني ، و زيادة عدد سكان المضطرد للمدينة ، كما أن التقدم العلمي و التقني في مجال النقل و المرور رفع مستويات المقاييس و هذا أوجد بعدا أخر لزيادة الطلب على التطوير و التوسعة في القدرة الإستعابية لوسائل النقل.[1]

و بشكل عام يمكن إيجاز خيارات الحلول العلمية للتطوير الأدائي و توسعة القدرة و الاستيعاب لأنظمة ووسائط النقل في طوكيو و ذلك في ستة حلول و هي :

- تطوير إستراتيجية لتخطيط النقل و إدارة المرور ؛
- تطوير و تفعيل النقل العام ؛
- إدخال النقل بالقطارات ؛
- رفع كفاءة النقل بالمشي؛

[1]- نفس المرجع،122.

- ربط و تكامل التخطيط العمراني للمدينة مع برنامج و إستراتيجية شاملة للنقل والمرور
- تطوير برنامج لتطبيق التقدم العلمي و التطور التقني في مجال النقل و المرور وهو ما يعرف بالITS.[1]

المدينة الذكية لبيئة مستدامة :

لقد نمى مفهوم الاستدامة بصفة مستمرة على مدار السنوات الماضية و اليوم تطور إلى فكرة مسيطرة. تعد الاستدامة قوة جذب سريعة باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح لأي شركة على مدى طويل الأجل، و يؤثر النمو السكاني في الأمم الناشئة على البيئة ، بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ،

و هناك نقطة مشتركة بين كل من الدول المتقدمة و الدول الناشئة ، ألا وهي أسلوب الحياة لدى سكان المناطق الحضرية، لذا تكمن النقطة الرئيسية في تحقيق التطور في العمل على تحديث المدن و جعلها مدن ذكية.[2]

يطلق هذا المصطلح –المدن الذكية– على الأنظمة الإقليمية ذات المستويات الإبداعية التي تجمع بين النشاطات و المؤسسات القائمة على المعرفة لتطوير التعليم و الإبداع ، وبين الفراغات الرقمية التي تطور التفاعل و الاتصالات ، و ذلك لزيادة القدرة على حل المشكلات في المدينة.

---

[1]– نفس المرجع ،123،122.

[2]– باداما فينو و تيم إفان ،"المدينة الذكية المستدامة فوجيساو التابعة لباناسونيك: مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الإبداعية،"مجلة بيئة المدن الاكترونية08(2014)،29.

و المدينة الذكية هي تجمع عمراني يضم ثلاثة عناصر أساسية: تقني، اجتماعي، بيئي.[1]

وفي هذا السياق تسعى اليابان إلى تحقيق تجربتها لمدينة فوجيساوا الذكية و هذه التجربة هي مخاض لكثير من الأحداث ، فبعد زلزال شرق اليابان العظيم في 11 مارس 2011، ازدادت المطالبات العامة بتغيير نموذج الطاقة إلى حلول الطاقة المتجددة التي تكون أقل تأثرا في أوقات الكوارث و تكون لها تأثيرات أقل على البيئة ، و ذلك من أجل دعم المتطلبات المعيشية اليومية.

تحت الشعار الجديد "الابتكار الذاتي و الاستهلاك الذاتي للطاقة" ستقوم المدينة الذكية فوجيساوا بتوفير خدمات طاقة مصممة لتنمية طرق المعيشة للجيل المقبل. مما يمكن المواطنين من توليد الطاقة التي يستخدمونها في منازلهم، من خلال الاستخدام الأمثل لتوليد الطاقة الشمسية ووسائل أخرى.

إن المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا التي تعد مدينة مبتكرة و صديقة للبيئة و حيث تم الإعلان عنها في ماي 2011 كمشروع يهدف لبناء مدينة ذكية مستدامة على بعد 50 كم غرب مدينة طوكيو، و تم إفتتاح المدينة عام 2014،

و تمتد هذه المدينة لمائة سنة متعلقة بالأساليب المعيشية لعدد 1000 محل سكني في المدينة ، و تم تجهيز المدينة بنظام توليد الطاقة الشمسية و هذا للمحافظة على البيئة ،(نظام الطاقة المنزلي الذكي)، و هذا النظام هو أسلوب حياة ذكي و صديق للبيئة

[1]- خلود صادق و محمد حيان سفور،"المدن الذكية ودورها في إيجاد حلول للمشكلات العمرانية :دراسة حالة مشكلات النقل في مدينة دمشق،"مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية 02(2013)،584.

الذي يرتكز على الاستخدام الأمثل و المستقر لمصادر الطاقة المتجددة ، ومدينة فوجيساوا الذكية هي مشروع نموذجي لتعزيز الحد من غاز ثاني أكسيد الكربون و تقليل إنبعاثاته بنسبة 70 بالمائة و تحقيق الاستفادة من الطاقة المتجددة بنسبة تربو على 30 بالمائة للمدينة بكاملها

و هو المشروع الرائد بإمكانية ممتازة للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.[1]

[1]- باداما فينو و تيم إفان ،المدينة الذكية المستدامة فوجيساوا،30،31.

المبحث الثاني : تأثير شراكة الإدارة المحلية على التنمية المستدامة.

يتناول هذا المبحث تأثير شراكة الإدارة المحلية مع المجتمع المدني و مع القطاع الخاص، والتي هي تعاون بين هذه الفواعل في تنفيذ مشروعات البنية التحتية، الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، ولهذا التعاون دور في تعزيز و تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

المطلب الأول : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة هي غير ربحية ، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة بقيم و معايير الاحترام

و التراضي و الإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر.[1]

لا يمكن إغفال دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبار أن التنمية و المشاركة هما أساس العمل داخل هذه المؤسسات، التنمية أساسا للإنسان و انطلاقا من ذلك تأتي أهمية توعية الأفراد بدورهم وضرورة مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية ، ويشمل مفهوم التنمية المستدامة مفهوم النسق البيئي و مفهوم التنمية المتواصلة و

[1]– أماني قنديل، الموسوعة العالمية للمجتمع المدني ،(مصر :مكتبة السدرة،2008)،64.

التنمية البشرية و يعتبر غياب المشاركة من أهم عوامل فشل التنمية في جميع جوانبها و عدم استمراريتها .

و هناك بعض التصورات لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع مثل :

- مساندة المجتمع بإنشاء منظمات لحماية البيئة في المناطق العشوائية ؛
- طرح كل المشروعات والبدائل المتاحة و اختيار الأكثر نفعا للمجتمع ؛[1]
- اختيار المتخصصين ثم تدريبهم؛
- وضع خطة للعمل البيئي؛
- تنفيذ و معالجة الخطة .

و بدون هذه المؤسسات لن تكون هناك تنمية حقيقي داخل المجتمع ، حيث أنها تحدث مساهمة فعالة في النشاط العلمي و العملي داخل المجتمع ، و تطرح تجارب واقعية حية ، و تلقي الضوء على صعوبات العمل البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي لاكتشاف الحلول المثلى لتلك المشكلات . و يبرز دور هذه المؤسسات الخاصة في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي أو في حالات ما بعد انتهاء الصراعات أو حيث تلعب خبرات تلك المؤسسات و تجاربها دورا متمما للعمل الحكومي

[1]– خديجة هديات بن طيب و لطيفة بنيوب،"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"(مؤتمر دولي،التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،سطيف،07–08 أفريل،2008).13.

كما لا يمكن إغفال دورها في الرقابة الجماهيرية و يرتبط ذلك بالبيئة التي تعمل بها جغرافيا، و هذا يسهم دائما في تحقيق التنمية المستدامة حيث تمتلك الخبرة و المقدرة لتنفيذ تنمية بيئية و اجتماعية و اقتصادية مستدامة .[1]

مساهمة المجتمع المدني في المجال البيئي :

لقد أصبحت الجهود الذاتية و التطوعية ضرورة ملحة و عليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة ،حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية و التحدي في القضايا البيئية ، من خلال ريادة الوعي البيئي و معالجة المشاكل البيئية محليا و لا يقتصر دور على الإستشارة و فقط بل تعداه إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة .[2]

-المعايير الخاصة لقياس مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة:

إذا كان لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها حيث تنتهي بإشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي و الخيري و تفعيل المشاركة الواعية و الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة و تطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع ،فإنه يجب أن تكون هناك معايير لقياس بها تلك الأهداف، التي تسعى

---

[1]- إيمان بوشنقير و محمد قامي،"دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة،"مجلة جيل حقوق الإنسان 02(2013):43.

[2]- منى هرموش،"دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"(رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر باتنة،2010)،60.

هذه المؤسسات من خلالها و من خلال أدوارها المتعددة لتحقيق التنمية بالتعامل مع البيئة و مقوماتها الأمنية للحفاظ على التوازن البيئي و الموارد الطبيعية و يمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال :

- كيفية إدارة الموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على التراث الثقافي و تحقيق الإنتاج و الاستهلاك المستدام ؛
- رفع الوعي العام و الدعم المؤسسي و بناء القدرات ؛
- تحسين تخطيط الموارد و تحسين الصحة العامة ؛
- رفع درجة انتماء الأفراد و احترامهم لبيئتهم و مجتمعاتهم؛[1]
- توفير فرص العمل و رفع مستوى المعيشة و توفير بيئة أفضل للمعيشة و العمل؛
- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ؛
- القضاء على مشاكل الفقر و البطالة و مشاكل المرأة و الأمن الغذائي .[2]

مساهمة المجتمع المدني في المجال الاجتماعي :

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد الآتية:

[1]– إيمان بوشنقير و محمد قامي ، دور المجتمع المدني ،43،44.

[2]– خديجة هديات بن طيب و لطيفة بنيوب،دور مؤسسات المجتمع المدني،13.

حرية التجمع: فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير ،يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو قوة في مواجهة سلطة قوية ، حيت تكون منظمات المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصوات المواطنين .[1]

التعددية و التسامح: إن للأفراد و الجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة متباينة و متنوعة بالرغم الفوارق التي بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو غيرها ، و لذلك فإن وجود مؤسسات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية و مشروعة و يتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم بغض النظر عن هذه الفوارق القائمة بينهم . إن هذا بدوره يدعم التسامح و يساند التعددية سواء داخل نفس المجتمع أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية .

الاستقرار الاجتماعي و سيادة القانون : إن وجود منظمات غير حكومية عديدة و متنوعة يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون ، فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ

[1]- عبد السلام فرج فرحات،"دور منظمات المجتمع المدني في التنمية"د.إ29(2015):15.

و الإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس و تهذيبها مما يلعب دورا هاما في تخفيض معدلات الجريمة و بالتالي عيش المواطنين بسلام .[1]

تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية و التنمية الاجتماعية: تتمثل هذه البرامج مثلا في برامج التعليم و التدريب و التأهيل و محو الأمية، و برامج مساعدة المرضى، وتقديم قروض و منح للراغبين بالزواج، و مساعدة أسر السجناء

و المعوقين و إقامة المراكز الاجتماعية للشباب و تأمين وجبات طعام للفقراء.[2]

تقديم الدعم المالي و التبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع و تفهم الأغنياء لاحتياجات الفقراء، و هذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع و ينشر التلاحم و التآزر بين أفراد المجتمع.[3]

مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية :

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال الأبعاد التالية:

---

[1]– إبراهيم حسن الحوسني،"الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة:دراسة حالة جمعيات النفع العام"(رسلة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،2013)48.

[2]– إبراهيم أحمد ملاوي،"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"(بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي 03،2008):12.

[3]– إبراهيم أحمد ملاوي،"أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية،"مجلة جامعة دمشق الإقتصادية و القانونية02،(2008):261.

- إسهام منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر من خلال تقديم مساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم و التثقيف و التأهيل؛[1]
- **الكفاءة:** إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى و بتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، و خاصة في الدول النامية التي تعاني حكومتها عادة من البيروقراطية و ارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع . و كذلك قرب منظمات المجتمع المدني من الناس وبهذا هي أكثر دراية باحتياجات المواطنين بما أنها متواجدة في المجتمع المحلي؛[2]
- تعتبر الأعمال الخيرية التي تؤدي إلى تقديم الإعانات للفقراء بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع ، و هذا يدعم النمو الإقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك؛
- كما تعتبر هذه الإعانات بمثابة حافز مباشر يدفع الأغنياء لاستثمار أموالهم و عدم تركها دون عوائد ،و إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد ، مما يدفع عجلة النمو الإقتصادي للأمام و استحداث فرص عمل جديدة .[3]

---

[1]– إبراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني،49،48.

[2]– عبد السلام فرج فرحات، دور منظمات المجتمع،17

[3]- إبراهيم أحمد ملاوي، أهمية منظمات المجتمع،262.

- تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة و ارتباك وثيق بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما و بين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد ، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف ، و يقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات قيمة 176 دولار .
- يساهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد ، حيث تشير الإحصائيات بأن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا تشكل حوالي 44 بالمائة على المستوى العالمي ، منها 28 بالمائة مدفوعة الأجر و 16 بالمائة تطوع، و ترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيرا عنها في الدول النامية والدول الانتقالية.[1]

[1]– إبراهيم أحمد ملاوي، دور مؤسسات المجتمع،14.

الجدول رقم 8 : **النسب المئوية لمساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا**

	مدفوعة الأجر%	متطوعة%	إجمالي%
على المستوى العالم	%28	%16	%44
الدول المتقدمة	%47	%2	%74
الدول النامية و الدول الانتقالية	%12	%7	%19

المصدر: إبراهيم أحمد ملاوي،"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"(بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي 03،2008):15.

المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

تعد الشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تسهم في تمويل تقديم الخدمات العامة، و تعتبر هذه الشراكة نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع و الخدمات بأساليب مستحدثة .[1]

إضافة إلى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة ، كذلك يؤدي القطاع الخاص دورا بارزا في هذا المجال إذ تتجه معظم الدول حاليا نحو

[1]– وهيبة غربي ،"الشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة،" مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية 06(2014):203،209.

إشراك القطاع الخاص في مجال تحقيق التنمية المستدامة ، مع احتفاظ الحكومات بالمسؤولية عن ضمان حسن أداء تلك الخدمات التي تعهد إلى القطاع الخاص.[1]

و يعتبر القطاع الخاص الأفراد و الشركات التي تمارس الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بهدف الربح كما تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات و فرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية ، و ذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون و الشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط و عقود الامتياز .

فالقطاع الخاص يعد فاعلا رئيسا في بلوغ أهداف التنمية المستدامة بسبب قدرته على الابتكار و التجديد ، وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة ، و بأقل تكلفة لعامل المنافسة بين الشركات التي تعمل في نطاق نفس الوحدة المحلية ، خاصة ما يتعلق منها بعمليات التهيئة و البنى التحتية ، الاتصالات و النظافة ، و ينسب للقطاع الخاص دور و فضل كبير في رفع مستوى المعيشة و نوعية الخدمات علاوة على توفير فرص العمل.[2]

وتختلف طرق مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة و ذلك من خلال:

الاستثمار : ويعرف الاستثمار أنه الفرق بين الدخل المتاح و الطلب على أموال الاستهلاك ، و الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص هو استثمار خاص و هو يؤدي دورا في خدمة المجتمع و المواطن ، و ذلك من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص عمل ضمن ظروف مهنية مناسبة وهذا ما يساعد في تحقيق التنمية .

---

[1]- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع،81.

[2]- إيمان بوعيطة و مريم بن سعدون، آليات تطوير الإدارة المحلية ،71.

التمويل: و يعرف التمويل على أنه كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية (المشاريع)، بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن.[1]

و يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في التنمية من خلال التمويل، حيث يشارك في تمويل المشاريع و الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و الإسكان و غيرها

المشاركة في المؤتمرات :

تعد المشاركة في المؤتمرات و إمضاء المعاهدات من اللوازم لأنها تسمح بتبادل الآراء ووجهات النظر للمضي قدما نحو التنمية ، و إضافة إلى مشاركة الحكومات و منظمات المجتمع المدني و مشاركة القطاع الخاص ، حيث أن في قمة الأرض 1992 وجهت رسالة لتفعيل برنامج جدول أعمال القرن الواحد و العشرين إلى كل من وكالات الأمم المتحدة و الحكومات و المنظمات غير حكومية و كذا مؤسسات القطاع الخاص

و مفادها أن لكل منهم دور يجب عليه أن يؤديه.[2]

البعد الاجتماعي و الثقافي : ويمكن للشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص أن تساهم في تحقيق المكاسب الاجتماعية بحيث يعود بالنفع على أكبر عدد من المستفيدين ، كما يمكن لها أن تساهم في البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي مستهدفة نوعية الحياة للمواطنين ؛

[1]– منى هرموش،دور منظمات المجتمع،83،84.

[2]– نفس المرجع،87.

البعد البيئي: إن ارتباط البيئة بالتنمية ارتباطا وثيقا ، حيث أن البيئة هي مصدر الموارد التي تستهدفها التنمية لتلبية احتياجات البشر ،و مع زيادة عدد السكان يزداد الضغط على الموارد البيئية وتأثير هذه الزيادة على البيئة سلبا عن طريق شتى أنواع التلوث ،ولكن يمكن إزالة الآثار السلبية هته ما إن تم التركيز على تنمية رأس المال البشري ، و وضع سياسات متوائمة مع البيئة من قبل الحكومات و العمل على تطبيقها ،[1]

غير أن هذا الأمر قد يكون صعب المنال ، فالدول الفقيرة تعنى بالدرجة الأولى بتوفير احتياجات الأساسية للسكان ، بينما الدول المتقدمة ترفض تقليص حجم تلويثها للبيئة بسبب إصرارها على تحقيق معدلات مرغوبة من النمو الإقتصادي التي تتعارض و المحافظة على البيئة.

يمكن للشراكة بين القطاعين العام و الخاص أن تكون وسيلة لتحقيق السلامة والاستدامة البيئية إذا ما تم مراعاة ذلك في عقود الشراكة ، حيث يمكن للقطاع العام أن يشترط متطلبات معينة للسلامة البيئية في أي عقد يبرمه مع القطاع الخاص سواء كان شريك محلي أو أجنبي. [2]

[1]– صلاح محمد،"دور الشراكة بين القطاعية العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد: نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية حالة بعض اقتصادية الدول العربية،"(رسالة دكتوراه،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2015)، 65،66.

[2]– نفس المرجع،66.

خلاصة الفصل:

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل مايلي :

- الإدارة المحلية هي القاعدة التي تنطلق منها التنمية المستدامة ؛
- ضرورة مشاركة و تعاون السلطات المحلية في دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة ؛
- الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة(اقتصاد ، اجتماع ، بيئة) متفاعلة و مترابطة فيما بينها؛
- لا يمكن أن تكون تنمية مستدامة قوامة دون شراكة مع المنظمات الحكومية و غير حكومية .

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الإدارة المحلية تمتلك مكانة هامة في السياسات المحلية و الدولية ، و أنها تمثل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية مع الدولة في إدارة الإقليم و الحفاظ على الإطار المعيشي و تحسينه للأجيال الحالية و القادمة،

و التنمية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية و البشرية و الطبيعية ، من أجل تحسين الوضع الاقتصادي و تحقيق رفاهية اجتماعية و تحسين نوعية الخدمات و التنمية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة .

و من خلال هذه الدراسة تأكدنا أن للإدارة المحلية دور بارز في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية من خلال البرامج

و السياسات التنموية ،

و أدوات تنموية إحداثها في جميع المجالات ،حيث تعود على الجماعة بالفائدة الكبيرة.

التنمية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية و الحكومية

و المشاركات الشعبية ، و التعاون مع منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة ، و توفير متطلبات المواطنين من خلال دمج الأبعادها بما يخدم الأجيال الحالية و يحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

كما أكدت هذه الدراسة على الدور الفعال و البارز لمنظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في تحقيق غايات المحلية نحو التنمية المستدامة .

على العموم فقد توصلنا من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج:

- إن التنمية المستدامة بلعب دورا كبيرا في ترقية المجتمعات و النهوض بها .
- التنمية المستدامة هي عملية تسعى بها كل الدول للإرتقاء بالمحيط الاجتماعي

و البيئي و الاقتصادي بما يخدم الأجيال الحالية و المستقبلية

- الإدارة المحلية تهدف للتخفيف من وطأة الفقر و المشاكل الاجتماعية من خلال تقديم خدمات اجتماعية مستديمة
- تعد الإدارة المحلية الأسلوب الأقرب للحفاظ على النظام العام في الدولة

و تحقيق التنمية المستدامة في حدودها الأقليمية

- التنمية المستدامة عبارة عن أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية

و الحكومية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في إطار الإستدامة

و بناءا على هذه النتائج يمكن الخروج بجملة من التوصيات :

- الإعتماد على الكفاءات الموجودة في الإدارة المحلية لتسيير عملية التنمية.
- يجب تطوير و دعم التخطيط المحلي و رفع كفاءة الإدارة المحلية عن طريق التكوين و توظيف الإطارات ذات الكفاءة إلى جانب تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات المحلية
- تشجيع المشاركة الشعبية و العمل التطوعي المنظم .
- تقريب المواطن المحلي من الإدارة المحلية و تعزيز العلاقة بينهما.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

الكتب:

1. أبوزنط ، ماجدة و غنيم ،مـحمد عثمان ." التنمية المستدامة :فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها" .الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع،2007.
2. أميم ،عبد الجليل و آخرون. التجربة النهضوية الألمانية : كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟. لبنان: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2014.
3. بعلي، محمد الصغير ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية . عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004 .
4. بوضياف ، عمار. الوجيز في القانون الإداري . الجزائر : دار المعارف ، 2006.
5. بوضياف ،عمار. شرح قانون الولاية: القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع،2012.
6. الخلايلة ، محمد علي . الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الأردن و بريطانيا و فرنسا و مصر:دراسة تحليلية مقارنة. الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009.
7. سراد ،عبد الرحمن سيف .التنمية المستدامة. الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، 2015 .
8. الشنطاوي ،علي خطار . الإدارة المحلية .عمان : دار وائل للطباعة و النشر، 2002.
9. الشيخلي، إبراهيم عبد الرزاق .الإدارة المحلية:دراسة مقارنة .عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2001 .

10. عرب ، هاني . محاضرات الإدارة المحلية : دراسة في المفاهيم و المبادئ . مصر : ملتقى البحث العلمي ، 2008.
11. العطار، فؤاد . النظم السياسية والقانون الدستوري. القاهرة: دار النهضة العربية، 1979.
12. عودة المعاني، أيمن . الإدارة المحلية. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع ،2013.
13. فلاح القبلان ، غاري سلطان . تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين: دراسة ميدانية. الأردن: دار الخليج ،2014.
14. القبيلات، حمدي سليمان . مبادئ الإدارة المحلية و تطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية . الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع، 2010.
15. المبيضين ،صفوان .المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2011.
16. المبيضين، صفوان . الإدارة المحلية مداخل التطوير مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية .الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2014.
17. مجموعة من الخبراء. التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر . مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008.
18. موسشين، دوجلاس . مبادئ التنمية المستدامة ،ترجمة بهاء شاهين. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000 .
19. ناجي ،أحمد عبد الفتاح . التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة. مصر: المكتب الجامعي الحديث،2013.

المذكرات:

1. – لوصيف ، فيصل ." أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970،2012 ". رسالة ماجستير، جامعة سطيف1 ،2014.
2. أفالو ، وفاء و شرفي ، أمينة . "دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية " رسالة ماستر ، جامعة 8 ماي 1945–قالمة –2013.
3. أولاد الطيب ، عبد الخالق ." تخطيط الموارد البشرية في الإدارة المحلية –دراسة حالة مديرية الإدارة المحلية لولاية غرداية ". رسالة ليسانس ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014 .
4. بكدي ،فطيمة و بوزيان الرحماني ، هاجر ." التنمية المستدامة بين حتمية التطور وواقع التسيير" المركز الجامعي بخميس مليانة.
5. بلعدواني ، حياة و علول ، مراد ." دور البلدية في التنمية المستدامة". رسالة ماستر، جامعة باتنة1 ،2016.
6. بليزيدية ، حورية و عمروس، يمينة . "التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية سكيكدة". رسالة ماستر،جامعة 08 ماي 1945قالمة،2015.
7. بوعيطة ، إيمان و بن سعدون ، مريم ." آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سكيكدة". رسالة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 ،2015.
8. بوعيطة ، مهدي و حميدش ،صلاح الدين ساعد ."دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة :نموذج الجزائر". رسالة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2015 .

9. جديدي ، عتيقة ." إدارة الجماعات المحلية في الجزائر –بلدية بسكرة نموذجا – ". رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013 .
10. حسونة ،عبد الغني ." الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ".رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013.
11. الحوسني، إبراهيم حسن. "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة حالة جمعيات النفع العام".رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،2013.
12. ذبيحي ،عقيلة ." الطاقة في ظل التنمية المستدامة ".رسالة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة،2009.
13. ساكري ،الصالح. "المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية :دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات باتنة –فسديس – عين التوتة نموذجا". رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008 .
14. سماش ،حسينة ."دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة". رسالة ماستر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ،2016.
15. الشريف ،عمر. " إستخدام الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة : دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر".رسالة دكتوراه، جامعة باتنة،2007.
16. صالحي،عبد الناصر. "الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية و التبعية ". رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر1 ، 2010 .
17. صلاح، محمد." دور الشراكة بين القطاعية العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد: نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية حالة بعض اقتصادية الدول العربية". رسالة دكتوراه،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2015.

18. عاشوري ، سكينة . "الاتجاهات المعاصرة لنظم الإدارة المحلية". رسالة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.
19. عفيف ،عبد الحميد ." فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2001". رسالة ماجستير، جامعة سطيف1 ، 2014.
20. عقون، شراف ."سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية : دراسة حالة بولاية ميلة ". رسالة ماجستير ،جامعة منتوري –قسنطينة- 2007.
21. العلمي ، حسين ." دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين ماليزيا ، تونس و الجزائر".رسالة ماجستير،جامعة فرحات عباس سطيف1 ،2013 .
22. عيدوني ،العياشي ." دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة:دراسة استطلاعية على شركة مناجم الحديد و الفوسفات الجزائرية". رسالة ماجستير،جامعة سطيف1 ،2014 .
23. غانية ، نذير ."إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة:دراسة حالة بعض الاقتصاديات". رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016.
24. قوق ،علي . " إدارة الأقاليم و التجارب المستفادة عربيا:حالة ماليزيا". رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2001 .
25. لبال ،نصر الدين ."دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة". رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012 .
26. ماضوي، بوبكر ."صور الرقابة على الإدارة المحلية ". رسالة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
27. مختاري ،وفاء ."الهيئات اللامركزية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة " . رسالة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.

28. مساهل، سمية ." دور التكامل الإقليمي و الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة مقارنة بين الإتحاد الأوربي و الاتحاد المغاربي". رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف2، 2014.
29. مسعودي ، يحي ." إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث :حالة الجزائر". رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2009 .
30. نموشي ، إيمان و لعور رتاج قمر الزمان ."دور إصلاح الإدارة المحلية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية سطيف ". رسالة ماستر،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،2016 .
31. هرموش ،منى ."دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة". رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر باتنة ،2010.
32. الوزاني ، كنزة و تلعيش، خالد ." أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر :2004-2014 ". رسالة ماستر،جامعة خميس مليانة،2015 .

المجلات العلمية:

1. بوشنقير، إيمان و قامي ،محمد." دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة". مجلة جيل حقوق الإنسان 02(2013):9-132.
2. خلود ، صادق و سفور ،محمد حيان ." المدن الذكية ودورها في إيجاد حلول للمشكلات العمرانية : دراسة حالة مشكلات النقل في مدينة دمشق". مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية 02(2013):583-599.
3. درج، علي أحمد. "التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا". مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفية و التطبيقية 03(2015):1361-1380.

4. ديب، ريدة و مهنا ، سليمان ." التخطيط من أجل التنمية المستدامة ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس و العشرون العدد الأول (2009):487-498.
5. ساحل، محمد و طالبي ،محمد ."أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة : عرض تجربة ألمانيا،:مجلة الباحث06(2008):201-211.
6. غربي ،وهيبة ." الشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة". مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية 06(2014)
7. فينو، باداما و إفان، تيم ."المدينة الذكية المستدامة فوجيساو التابعة لباناسونيك: مدينة تتطور على نحو مستدام من خلال الأفكار الإبداعية" .مجلة بيئة المدن الاكترونية08(2014):29-33.
8. كافي ، فريدة ."الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع و مأمول المستقبل: التجربة الألمانية نموذجا". مجلة بحوث اقتصادية عربية 74- 75 (2016):140-157.
9. كتوش ،عاشور و حاج، قويدر."التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية و مقومات نجاحها،"مركز الدراسات الإقليمية 04 .
10. مبارك ،فاطمة ."التنمية المستدامة:أصلها و نشأتها". مجلة بيئة المدن الإلكترونية 13(2016):13-16.
11. مرغاد ، لخضر." الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر." مجلة العلوم الإنسانية العدد السابع(2005).
12. ملاوي، أحمد إبراهيم ." أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية" . مجلة جامعة دمشق الاقتصادية و القانونية02 (2008):

13. مولفرعة، فاطمة الزهراء و عصماني ، مختار."دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة 2001-2014". مجلة البشائر الاقتصادية 01(2014)

الملتقيات الرسمية:

1. بن سديرة ،عمر ." الإستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر." مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،عين مليلة ،2008.
2. بن طيب ،خديجة هديات و بنيوب، لطيفة ."دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة".مؤتمر دولي،التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،سطيف،07-08 أفريل،2008.
3. صالحي،صالح." التنمية المستدامة الشاملة و الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر."ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،عين مليلة،2008 .
4. صحراوي ،إيمان و آخرون." الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها." ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،سطيف،08/07أفريل،2008.
5. عبد النور ناجي،"نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة."جامعة عنابة.
6. عولمي ،بسمة ." آلية التقييم البيئي و دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،21،22 أكتوبر،2008.

7. فاروق حسن ،غادة و الحسيني ،عمر محمد ." تأثير اللامركزية للإداة الحضرية و لدعم إتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة. "ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الإقليمي حول تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة ،القاهرة،15-18 ديسمبر،2003 .
8. قدوري الرفاعي ، سحر ." التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق." أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس حول الإدارة البيئية، تونس، سبتمبر ،2006.
9. ملاوي ،إبراهيم أحمد ."دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"بحث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي 03،2008.

مقالات مستمدة من الأنترنت :

1. يحيى حمود حسن،"الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في دول الإمارات العربية المتحدة،"الحوار المتمدن العدد 4117(2013):20، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 363170

تم الإطلاع عليه يوم 24 ماي 2017.

2. 10 أعوام من الإستدامة " صنع في ألمانيا ":الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ، دائرة الصحافة و الإعلام.2012 .
3. فرج فرحات ، عبد السلام ."دور منظمات المجتمع المدني في التنمية".إ29(2015).

4. عمراني كربوسة،"الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر،" جامعة محمد خيضر بسكرة.

موسوعات :

– قنديل، أماني . الموسوعة العالمية للمجتمع المدني . مصر :مكتبة السدرة، 2008.

اللغة الأجنبية :

1. Crime Modio,The goverment of Great Britain , London(sans Maisondédition,1969.
2. Beat Burgenmeier, Economie du développement durable . Bruxelles :Boeck université ,2005.
3. Christian Brodhag, dictionnaire du dévoloppement durable, paris :AFNOR ,2004.
4. - Hervé devilie ,economie et politiques de l’environnement.ed,l’harmattan :paris,2011.

ملاحق

ملحق رقم 1

مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي +التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية
4	منذ سنة 1990 و حتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .

المصدر: عثمان محمد غنيم و ماجد أحمد أبو زنط،التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها،(عمان:دار صفاء للنشر و التوزيع،2007)،286،287.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر

إهداء

خطة الدراسة

مقدمة.....6

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية.....15

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية.....16

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية..... 16

المطلب الثاني: أسباب ظهور الإدارة المحلية.....19

المطلب الثالث: الفرق بين الإدارة المحلية و بعض المفاهيم الأخرى.....23

المبحث الثاني: أهمية و أهداف الإدارة المحلية.....30

المطلب الأول: أهداف الإدارة المحلية.....30

المطلب الثاني: أهمية الإدارة المحلية.....32

المبحث الثالث: مقومات و مستويات الإدارة المحلية.....35

المطلب الأول: مقومات الإدارة المحلية.....35

المطلب الثاني: مستويات الإدارة المحلية 42

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....47

المبحث الأول: ماهية وبدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة 47

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 47

المطلب الثاني: بدايات الاهتمام بالتنمية المستدامة 50

المبحث الثاني: ركائز و متطلبات التنمية المستدامة 54

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة 54

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة 57

المطلب الثالث: متطلبات التنمية المستدامة 58

المبحث الثالث: التنمية المستدامة : أبعاد ، مؤشرات ، مرتكزات.....60

المطلب الأول: : أبعاد التنمية المستدامة 60

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة 68

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المستدامة 69

الفصل الثالث: إسهام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة 74

المبحث الأول: علاقة الإدارة المحلية بالتنمية المستدامة 74

المطلب الأول: دور الإدارة المحلية في المجال الإقتصادي–نموذج ألمانيا–.....74

المطلب الثاني: دور الإدارة المحلية في المجال الاجتماعي–نموذج ماليزيا– 88

المطلب الثالث: دور الإدارة المحلية في المجال البيئي–نموذج طوكيو–.....99

المبحث الثاني: تأثير شراكة الإدارة المحلية على التنمية المستدامة. 107

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.....107

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة.....115

خاتمة.....121

قائمة المصادر و المراجع.....124

الملاحق.....135

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال و الجداول

الملخص

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين الحكم المحلي و الإدارة المحلية	25
2	معايير التمييز بين الإدارة المحلية و الحكم المحلي	27-26
3	الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة	67-66-65
4	الحصة الالمانية من الأسواق العالمية في مجالات تقنيات البيئة وفق تقديرات 2005	82
5	حجم الأعمال لقطاع تقنيات البيئة في ألمانيا بالمقارنة ببناء الآلات و صناعة السيارات 2005 و توقعات 2030	83
6	أسعار الضرائب المفروضة على المنتجات موردها الرئيسي مصادر تقليدية 2005	84
7	أهداف برنامج حركة الرأية الريفية حسب المجموعة المستهدفة	93
8	النسب المئوية لمساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا	115

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أبعاد التنمية المستدامة المترابطة و المتفاعلة فيما بينها	60

الملخص:

تعتبر الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يقوم على أساس وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تمارس جملة من الاختصاصات المسندة إليها و تخضع للرقابة الإدارية من قبل السلطة المركزية ، و تتميز الإدارة المحلية بكونها الإدارة الأقرب للمواطن ، و هذه الخاصية تجعلها الأقدر على تحقيق مصالح المواطنين و تلبية متطلباتهم في كافة المجالات و بدورها هذا هي تساهم بطريقة أو بأخرى في تنمية المجتمع.

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد ،و المتمثلة في البعد الإقتصادي من خلال البحث عن القطاعات و المقومات الاقتصادية ، و البعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة و صحة و تعليم و سكن إضافة إلى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل للأجيال الحاضرة و المستقبلية، و التنمية أصبحت عملية قاعدية تستلزم تظافر الجهود المحلية لتحسين نوعية الحياة.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة المحلية، التنمية المستدامة، الحاجيات الأساسية، اقتصادي، اجتماعي، بيئي.

Abstract :

local administration is a kind of administrative organization, based on dependent units with moral personality, financial dependence, that have practiced a set of tasks under the control of the central authority, and it is the closest administration to citizens, that can respond to their needs, and by that, it has participated in society development.

Sustainable development has based on three dimensions, the economic dimension concerns economic principles, social dimension depends on providing basic needs such as justice, health, teaching…, and the last one is the environmental dimension through releasing economic and social balance through the fair distribution between actual and future generations, therefore, development has became basic operation, demand local collective efforts to improve life style.

Key word: local administration, sustainable development, basic needs, economic, social, environmental.

الملخص:

تعتبر الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، يقوم على أساس وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تمارس جملة من الاختصاصات المسندة إليها و تخضع للرقابة الإدارية من قبل السلطة المركزية ، و تتميز الإدارة المحلية بكونها الإدارة الأقرب للمواطن ، و هذه الخاصية تجعلها الأقدر على تحقيق مصالح المواطنين و تلبية متطلباتهم في كافة المجالات و بدورها هذا هي تساهم بطريقة أو بأخرى في تنمية المجتمع.

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد ،و المتمثلة في البعد الإقتصادي من خلال البحث عن القطاعات و المقومات الاقتصادية ، و البعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة و صحة و تعليم و سكن إضافة إلى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل للأجيال الحاضرة و المستقبلية، و التنمية أصبحت عملية قاعدية تستلزم تظافر الجهود المحلية لتحسين نوعية الحياة.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة المحلية، التنمية المستدامة، الحاجيات الأساسية، اقتصادي، اجتماعي، بيئي.

Abstract :

local administration is a kind of administrative organization, based on dependent units with moral personality, financial dependence, that have practiced a set of tasks under the control of the central authority, and it is the closest administration to citizens, that can respond to their needs, and by that, it has participated in society development.

Sustainable development has based on three dimensions, the economic dimension concerns economic principles, social dimension depends on providing basic needs such as justice, health, teaching…, and the last one is the environmental dimension through releasing economic and social balance through the fair distribution between actual and future generations, therefore, development has became basic operation, demand local collective efforts to improve life style.

Key word: local administration, sustainable development, basic needs, economic, social, environmental.